مركز الميزان لحقوق الإنسان
وحدة البحث الميداني

غابة البنادق .... وقانون الغاب

تقرير توثيقي حول:

غياب سيادة القانون والفلتان الأمني في المجتمع الفلسطيني

(قطاع غزة)

2006/12/28

فهرس المحتويات

مقدمة 3

ظاهرة الفلتان الأمني 4

العوامل التي أدت لنشوء ظاهرة الفلتان الأمني 4

العوامل السياسية.....4
مبدأ سيادة القانون والسلم المجتمعي: 4
الاحتلال والمقاومة المسلحة: 5
ضعف النظام السياسي الفلسطيني:.....7
الاستقطاب السياسي الحاد وتنازع السلطات:.....7
العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.....8

حصيلة إحصائية مقارنة: 9

مظاهر المشكلة في المجتمع: 10

مظاهر المشكلة في المجتمع: 10

التعدي على الأراضي الحكومية: 10
أعمال تهديد وتخويف وابتزاز 11
اشتباكات مسلحة 12
شجارات عائلية وأعمال ثأرية: 12
سوء استخدام السلاح وانفجارات داخلية 13
الاعتداء على مؤسسات وممتلكات عامة وخاصة:.....14
خطف واحتجاز: 14
إغلاق الطرق: 15
أعمال قتل مبهمة:.....15
التعدي على محولات وخطوط تغذية التيار الكهربائي: 16

دور السلطة في مواجهة حالات الفلتان: 16

الآثار المترتبة على ظاهرة الفلتان الأمني: 17

الآثار اقتصادية: 17
الآثار السلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية:.....18
الآثار الاجتماعية والثقافية:.....19
الآثار السياسية: 20
تعطيل عمل مرفق القضاء:.....20
شل الحياة البرلمانية: 21
شل الحياة السياسية: 21
غياب الرؤية وتراجع الدور السياسي: 21

الخلاصة 23

التوصيات 24

مقدمة

توسم الفلسطينيون الخير في الانتخابات التشريعية الثانية، وقدرتها على أن تشكل مدخلاً رئيساً لإخراج النظام السياسي الفلسطيني من مأزقه، وقدرتها على إعادة الاعتبار إلى سيادة القانون وفرض الأمن والنظام داخل المجتمع الفلسطيني، بعد ما شهده من تدهور متواصل لحالة سيادة القانون وبروز ظاهرة الفلتان الأمني كعقبة كؤود أمام تطور المجنمع واستقراره.

وهنا يجدر التأكيد على أن الفلتان الأمني بدأ يتكرس كظاهرة داخل المجتمع الفلسطيني قبل الانتخابات التشريعية الثانية بثلاثة أعوام على الأقل، كما تكرست مظاهر حالة غياب سيادة القانون، الأمر الذي تجسد في حالات التعدي على القانون وأخذه باليد، وانتشار وسوء استخدام الأسلحة النارية في المجتمع الفلسطيني، واختطاف الأجانب من صحفيين وموظفي مؤسسات دولية ومتضامنين أجانب، وخطف واحتجاز مواطنيين، من بينهم مسئولين متنفذين في أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية، والتعدي على المؤسسات العامة وقط الطرق وإغلاقها. وهي مظاهر ساعد تنازع السلطات في تعزيزها وتجذرها. وتشير عمليات الرصد والتوثيق الميداني التي يقوم بها المركز، إلى أن الفترة التي أعقبت تنفيذ قوات الاحتلال لخطة الفصل أحادي الجانب، والتي تلت الانتخابات التشريعية الثانية شهدت تصعيداً غير مسبوق لحالات الفلتان الأمني، وتكريساً لحالة غياب سيادة القانون.

وسرعان ما تبخرت آمال الفلسطينيين، وعلى العكس من ذلك شكلت نتائج الانتخابات مدخلاً لنوع جديد من الفلتان الأمني الذي صبغ بصبغة سياسية، بحيث انتشرت أعمال التهديد والترهيب وأعمال القتل المتبادل وكانت غالباً بغطاء سياسي، توج بالصراع المسلح الذي اندلع إثر خطاب، الرئيس محمود عباس يوم السبت الموافق 2006/12/16، بين حركتي فتح وحماس وبمشاركة القوة التنفيذية التي أنشأها وزير الداخلية إلى جانب حركة حماس، وحرس الرئيس وجهاز المخابرات العامة إلى جانب حركة فتح، حيث قتل (14) شخصاً وجرح (86) شخصاً وجرى اختطاف واحتجاز (22) شخصاً من الطرفين. كما أسفرت اشتباكات مسلحة اندلعت بين القوة التنفيذية وأفراد الأجهزة الأمنية إلى مقتل (8) أشخاص وإصابة أكثر من مائة جريح يومي 1-2006/11/2 فيما عرف بيوم الأحد الأسود.

ومن نافلة القول أن ظاهرة الفلتان الأمني لا يقف أثرها السلبي عند حدود التعدي على القانون وأخذه باليد، وتهديد حياة الأبرياء، لاسيما الأطفال[1]، بل وتؤكد الوقائع الميدانية أنه يطال بشكل مباشر منازل المواطنيين ومحالهم التجارية وممتلكاتهم الأخرى. كما تبرز الظاهرة كعامل طرد مركزي للمستثمرين ورؤوس الأموال، سواء المستثمرين المحليين داخل الأراضي المحتلة أو المستثمرين من الخارج، الأمر الذي يشكل تحدياً وتهديداً جدياً لفرص التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى التحديات التي تفرضها انتهاكات وممارسات قوات الاحتلال، خاصة تلك المتعلقة بفرض العقوبات الجماعية لاسيما الحصار والإغلاق. عليه وبالنظر لهذه المخاطر وارتباطاً بطبيعة عمل المركز، الذي يعني بحماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وترسيخ سيادة القانون في المجتمع الفلسطيني، سعى مركز الميزان إلى رصد وتوثيق الحالات، التي تنطوي على تعديات على القانون و/ أو أخذه باليد، أو حالات الاستخدام غير المشروع للأسلحة النارية.

وبالنظر إلى خطورة هذه الظاهرة، وأثرها على استقرار المجتمع الفلسطيني من ناحية، وأثرها المباشر والسلبي على حالة حقوق الإنسان بشكل عام، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على وجه الخصوص، وجد المركز أهمية خاصة للتصدي لها.

ويعتبر رصد وتوثيق هذه الحالات خطوة مهمة لجهة إبراز الآثار السلبية لهذه الظاهرة، لاسيما فيما يتعلق بعدد ضحاياها الكبير، من أجل رفع وعي المجتمع بهذه المخاطر وتحشيد الرأي العام الفلسطيني حول نبذ هذه الظاهرة ومظاهرها، كآلية من آليات الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية والأحزاب والقوى السياسية لمواجهتها والعمل على خلق توافق وطني واسع يفتح الطريق أمام محاربتها ويعمل على تعزيز سيادة القانون وإعادة هيبته. وهذا أمر ثبتت أهميته، بعد أن فشلت الحكومة الجديدة، التي شكلت إثر انتهاء الانتخابات التشريعية الثانية في وقف حالة الفلتان الأمني، الأمر الذي أبرز عدم قدرة حزب أو فصيل مهما بلغت قوته على وضع حد لهذه الظاهرة دون تعاون القوى السياسية والاجتماعية الأخرى.

---

[1] راجع بيان منظمات حقوق الإنسان حول حادث مقتل الأطفال بعلوشة على الرابط/
http://www.mezan.org/site_ar/press_room/press_detail.php?id=794

ظاهرة الفلتان الأمني

استشرت على مدى السنوات الماضية ظاهرة الفلتان الأمني وبدأت تتكرس وتتعزز في المجتمع الفلسطيني، لاسيما في قطاع غزة[2]. ويرجع هذا الأمر لعوامل عدة، منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي. ويمكن تلخيص ما اصطلح على تسميته بظاهرة الفلتان الأمني في شقين أساسيين، الأول: هو في انتشار أنماط من السلوك، أصبحت تتكرر يومياً، وهي في مجملها تمثل تجاوزاً للقانون، وتتراوح بين أخذ القانون باليد، أو التعدي عليه. والثاني: هو دور السلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها المختلفة، بدءاً من الحكومة ومروراً بالمجلس التشريعي، وانتهاءاً بدور الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون في تعزيز سيادة القانون وفرض هيبته، حيث برز ضعف السلطة الوطنية في فرض سيادة القانون، وعجزت في أحيان كثيرة عن تطبيق أحكام المحاكم، فيما اتخذت قرارات تخالف القانون، ورفضت بعض مؤسساتها تطبيق قرارات المحاكم بدعوى قرارات عليا من المستويات السياسية في السلطة.

هذا وأدى غياب سيادة القانون وتعزيز البنى العشائرية في المجتمع الفلسطيني إلى انتشار الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها، وتوظيفها في مجال التعدي على القانون أو في الخلافات العائلية، مما لعب دوراً مهماً في تكريس حالة الفلتان الأمني وغياب سيادة القانون.

العوامل التي أدت لنشوء ظاهرة الفلتان الأمني

هناك العديد من العوامل التي تضافرت لتعزز من حالة غياب القانون واستشراء ما بات يعرف بظاهرة الفلتان الأمني في المجتمع الفلسطيني، منها بسياق تاريخي ثقافي واجتماعي واقتصادي وسياسي، ومنها ما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي وسياساته الهادفة إلى إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية، لاسيما الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون. كما اجتهدت سلطات الاحتلال على بث بذور الشقاق بين الفصائل والأحزاب الفلسطينية بهدف فلسطنة الصراع. ومنها ما هي عوامل داخلية فلسطينة، شكلت المحرك الأساس لهذه الظاهرة.

العوامل السياسية

لعبت الظروف السياسية دوراً مؤثراً وأساساً في التمرد على السلطة القائمة، ورفض الانصياع للقوانيين أو احترامها، وكذلك في انتشار الأسلحة الصغيرة في المجتمع الفلسطيني، حيث مر المجتمع الفلسطيني بتطورات عاصفة على مدى تاريخه القديم والحديث، دفعت الفلسطينيين إلى الإقبال على شراء السلاح الشخصي واقتنائه، وإلى مزيد من التشكك في نوايا السلطات الحاكمة، والقوانيين التي تسنها، حتى بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطيني، وبالتالي إلى مزيد من التمرد على القوانيين، بل وتخريب الممتللكات العامة، كوسائل النقل وغيرها، كجزء من مقاومة سلطات الاستعمار. ، وعلى الرغم من كثرة وتداخل العوامل السياسية التي أسهمت في بروز هذه الظاهرة، إلا أن عاملاً كان حاسماً في بداية ظهورها، وأسس لاستشرائها فيما بعد، وهو غياب مبدأ سيادة القانون، عليه يعمد التقرير إلى شرح موجز لماهية مبدا سيادة القانون وأهميته، الأمر الذي يبرز دور غيابه المحوري في التأسيس للظاهرة وضمان تعززها.

مبدأ سيادة القانون والسلم المجتمعي:

تلعب القوانين دوراً محورياً في حياة الشعوب والدول، إذ أنها تمثل مجموعة من القواعد الناظمة، التي تنظم حياة الأفراد وترسي أسس العلاقة بين الفرد والسلطة وبين الأفراد أنفسهم في المجتمع الواحد. كما أن القوانين تمثل الحامي للمصالح المختلفة داخل المجتمع الواحد. إلا أن تجارب الشعوب أثبتت أن وجود القانون لا يضمن بأي حال احترامه سواء من قبل الأفراد أو من قبل السلطة التنفيذية نفسها (المكلفة بإنفاذه)، ما لم تتوفر الشروط الضرورية لإعمال مبدأ سيادة القانون. وتعني سيادة القانون، خضوع الجميع للقانون الحاكم والمحكوم، وأن عمل المؤسسات كافة يجب أن يخضع لقواعد وقوانين تنظم العمل وتحدد الصلاحيات، وتوجب عقوبات في حال

---

[2] في سياق دراسة الحالة التي نفذها منسق وحدة البحث الميداني في مركز الميزان لحقوق الإنسان، لصالح شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنع انتشار وسوء استخدام الأسلحة الصغيرة نظم الباحث، أيام الثلاثاء الموافق 2005/9/20 والسبت الموافق 2005/9/24 والأحد الموافق 2005/9/25، ثلاثة لقاءات محورية استهدفت عينة عمديه من مجتمع شمال غزة، نوقشت من خلالها مشكلة نقص الأمن في المجتمع الفلسطيني، أسبابها ومظاهرها، وتوصيات المشاركين، وكانت الإجابة على سؤال حول إذا ما كان هناك مشكلة تتعلق في الأمن في المجتمع الفلسطيني/ محل إجماع المشاركين. فقد أجمع المشاركون في مجموعات العمل المحورية على وجود مشكلة حقيقة تمس الأمن الشخصي داخل المجتمع الفلسطيني عموماً وفي محافظة شمال غزة على وجه الخصوص، بعيداً عن عنف الاحتلال الذي لاجدال فيه، وهي مشكلة الانفلات الأمني، التي أصبحت تهدد المجتمع واستقراره. وأكد المشاركون أن هذه المشكلة بدأت تظهر كتهديد وخطر حقيقيين على المجتمع يفوق خطر الاحتلال نفسه، بالنظر إلى قدرتها على تفكيك المجتمع ونسف أسس استقراره الأمر الذي لم يتمكن الاحتلال من تحقيقه رغم قسوة جرائمه.

المخالفة. كما يجب أن تكون القوانين معلنة للجمهور، وأن تكون صادرة عن سلطة تشريعية منتخبة. كما يرتبط إعمال مبدأ سيادة القانون بطبيعة القوانين نفسها، ومدى عدالتها وإعلائها للقيم الأخلاقية واحترامها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وترتبط الشروط الواجب توافرها، بالمعاني المترابطة التي يتضمنها مفهوم سيادة القانون، وهي إتاحة القوانين للجميع للإطلاع عليها، وتحديد الإجراءات الخاصة بالنشر وموعد سريان المفعول، وعدم رجعية القوانين، واتسامها بالثبات النسبي، وأن لا تفرض التزامات على المواطنين لا يستطيعون تنفيذها، ووجود مهنة المحاماة وإتاحة حق الاستفادة من الاستشارات القانونية وتوكيل المحامين للدفاع عن المتهمين.

عليه فإن مبدأ سيادة القانون يضمن المساواة بين المواطنين جميعاً حكاماً ومحكومين أمام القانون، الأمر الذي يعيد الاعتبار إلى مشروعية السيادة وأساس سلطة الحكم وفقاً لنظرية العقد الاجتماعي[3]، فيما يؤدي انعدام المساواة وعدم قدرة الدولة (السلطة)على تطبيق القوانين، إلى العودة إلى قانون الغاب، ويدفع المواطنون إلى اللجوء إلى القوة والعنف وأخذ القانون باليد.

عليه يلعب مبدأ سيادة القانون دوراً رئيساً في ضمان احترام القانون وعدم التعدي عليه، وبالتالي فإن مبدأ سيادة القانون يشكل السبيل المؤسس لاستقرار المجتمع وانحسار مظاهر التعدي علي القانون، بل وفي إعادة ثقة المواطن بأجهزة الدولة، وبالتالي يلجأ إلى جهات الاختصاص لإنصافة، بدلاً من اللجوء لأخذ القانون باليد.

يحاول التقرير تلخيص العوامل السياسية، والاجتماعية والثقافية، التي أسهمت في استشراء ظاهرة الفلتان الأمني وغياب سيادة القانون.

الاحتلال والمقاومة المسلحة:

تعرضت فلسطين إلى غزوات متلاحقة على مدى تاريخها، حيث بدأ غزو فلسطين في العام 705 ق.م عندما احتلها الآشوريون بعد أن عجزت عن دفع الجزية، ومنذ ذلك التاريخ تعاقب الغزاة والفاتحون على فلسطين (الفرس، الروم، المقدونيين، المسلمون من شبه الجزيرة العربية، الصليبيون، العثمانيون) وصولاً إلى الانتداب البريطاني على فلسطين[4] في العام 1917، وصدور وعد بلفور بتاريخ 1917/11/2[5].

وخلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، نشطت الهجرة الصهيونية إليها وتشكلت العصابات الصهيونية المتطرفة، شتيرن، الهاغاناة، الأرغون، وغيرها من العصابات التي نشطت في التنكيل بالفلسطينيين وارتكاب المجازر بحقهم، لدفعهم إلى الهجرة وترك ديارهم. وخلال عام 1948 تمكنت العصابات الصهيونية من تدمير وطرد سكان 418 قرية فلسطينية[6]. دفعت هذه التطورات السياسية الفلسطينيين إلى السعي لاقتناء السلاح، بهدف الدفاع عن النفس وحماية الممتلكات، في وجه حملات الإبادة المنظمة، وفي ظل غياب أي شكل من أشكال الحماية للفلسطينيين. يذكر أن الفلسطينيين قاموا بعدة انتفاضات وإضرابات خلال الفترة الممتدة بين عامي 1920 – 1940[7].

واستكملت القوات الإسرائيلية احتلال الأراضي الفلسطينية باحتلالها قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، في حرب عدوانية في حزيران من العام 1967. وقامت بفرض حكمها العسكري عليها. ونشطت حركات منظمة لمقاومة الاحتلال بالوسائل العنيفة، الأمر الذي أسهم في الإقبال على شراء السلاح وامتلاكه لأغراض مقاومة الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وكان مركز الثقل في مقاومة الاحتلال خارج الأراضي الفلسطينية، في الأردن ومن ثم لبنان.

---

[3] وخلاصة هذه النظرية أن وجود الدولة (السلطة) يرجع إلى الإرادة المشتركة لأفراد الجماعة، أي أن الأفراد اجتمعوا، واتفقوا على إنشاء مجتمع سياسي يخضع لسلطة عليا فالدولة على هذا الأساس، قد وجدت نتيجة لعقد أبرمته الجماعة. وأهم من اعتنق هذه النظرية هم، هوبز، لوك، روسو، وكانوا على خلاف بينهم في تفصيلاتها.

[4] صادق مجلس عصبة الأمم على صك الانتداب على فلسطين بتاريخ 1922/7/24.

[5] د. هنري كتن، قضية فلسطين، ط 1غزة، مطبوعات وزارة الثقافة الفلسطينية، 1999.

[6] وليد الخالدي، كي لا ننسى قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها، ط 2 بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998

[7] د. تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، ط 1 عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.

وإثر اجتياح قوات الاحتلال للبنان وضربها البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية في لبنان في العام 1982، ودفعها للخروج إلى دول عربية بعيدة عن حدود التماس مع فلسطين، هبت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ديسمبر من العام 1987، وانتهت الانتفاضة بتوقيع اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل.

وبعد نحو ست سنوات من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1994، اندلعت انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر 2000، إثر الزيارة، التي قام بها أرئيل شارون زعيم حزب الليكود المعارض في حينه، إلى باحة المسجد الأقصى المبارك. جاءت زيارة شارون في ظل أجواء من اليأس والإحباط سادت بعد فشل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في منتجع كامب ديفيد في الولايات المتحدة الأمريكية، التي عكس انهيارها حقيقة وجوهر الموقف الإسرائيلي الرافض لمنح الشعب الفلسطيني حقوقه وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، والانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وتميزت ممارسات قوات الاحتلال باستخدام القوة المفرطة والمميتة على نطاق واسع. كما أمعنت في هدم وتدمير المنشآت العامة والمنازل السكنية والممتلكات الخاصة. وتميزت المقاومة الفلسطينية باستخدام الأسلحة النارية، وبالعمل على إنتاج الأسلحة الصغيرة محلياً، في ظل تشديد قوات الاحتلال للخناق على عمليات تهريب الأسلحة.

كما لايمكن أن نغفل الاحتقان الداخلي الحاد، الذي ساد في المجتمع الفلسطيني، بالنظر لحجم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تثقل كاهل المواطن الفلسطيني، الأمر الذي ترافق مع انسداد الآفاق السياسية كما ورد، أي أن المشكلات مرشحة للتفاقم وليس من حل في الأفق في ظل التعنت الإسرائيلي، وتخلي المجتمع الدولي عن لعب دور فاعل في دفع عملية السلام إلى الأمام، وغياب أي ضغط دولي على الإسرائيليين.

كما وجهت قوات الاحتلال ضربات قاسمة إلى أجهزة السلطة الوطنية المختلفة، لاسيما جهاز الشرطة والأجهزة الأمنية. وطال استهداف تلك القوات لأجهزة ومؤسسات السلطة الوطنية مقرات وسيارات جهاز الشرطة، بل وحتى سجون السلطة الوطنية، ما أضعف من قدرة الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون عن القيام بواجبها، بل أنها في بعض الأحيان امتنعت عن احتجاز المتهمين بانتهاك القانون، لعدم قدرتها على حماية أرواحهم وضمان أمنهم وسلامتهم داخل مراكز الاحتجاز، ما لعب دوراً في استنكاف هذه الأجهزة عن ممارسة دورها، ما أسهم في مزيد من إضعاف هيبة السلطة ومؤسساتها الرسمية.

وهنا نشير إلى التغيير الذي طرأ على أداء عدد من أفراد الأجهزة الأمنية، بل وحتى بعض المسئولين فيها، حيث بدأت تشارك في الفعل المقاوم للاحتلال، الأمر الذي رأى فيه الاحتلال خروجاً عن الأهداف المرسومة لعمل هذه الأجهزة، الأمر الذي يفسر استهدافها من قبل قوات الاحتلال[8].

كما لعبت الحواجز العسكرية والاجتياحات الإسرائيلية، التي كانت شكلاً رئيساً من أشكال العدوان الإسرائيلي المتصاعد إثر اندلاع الانتفاضة، في الحد من قدرة السلطة على فرض النظام والقانون في المحافظات الجنوبية، .

وأسهم ضعف السلطة، لاسيما على صعيد أجهزتها التنفيذية، في غياب سيادة القانون، وعدم قدرة السلطة التنفيذية على إنفاذ قرارات المحاكم، أو تطبيقها بشكل انتقائي، الأمر الذي عزز من ثقافة التعدي على القانون وأخذه باليد وأسهم في أن تشهد الأراضي الفلسطينية عموماً، وقطاع غزة على وجه الخصوص، انتشاراً كبيراً للأسلحة النارية، حيث سعت العائلات والأفراد إلى امتلاك السلاح بعيداً عن أغراض المقاومة المسلحة، حيث شعروا أن حماية أنفسهم وممتلكاتهم، بل واسترداد حقوقهم أمر لا يمكن أن يتأتى باللجوء إلى القانون.

[8] قتل العديد من أفراد الأجهزة الأمنية على خلفية أعمل المقاومة، فمثلاً قتل اللواء الركن في الشرطة الفلسطينية عبد المعطي حسين أحمد السبعاوي، بتاريخ 2000/12/18 في انفجار بينما كان يفكك قذيفة إسرائيلية، وفيما بعد نسب له الفضل في بدء تصنيع المتفجرات المحلية التي تستخدمها بعض مجموعات المقاومة، فيما اغتالت قوات الاحتلال بعض أفراد هذه الأجهزة كمسعود حسني محمود عياد، الذي اغتالته بفصف سيارته من طائرة عمودية بتاريخ 2001/2/13 وهو أحد أفراد جهاز أمن الرئاسة.

ضعف النظام السياسي الفلسطيني:

شكل ضعف النظام السياسي عاملاً مهماً في بروز ظاهرة الفلتان الأمني، وانتشار الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها، ولم يكن هذا العامل مقصوراً فقط على العوامل المرتبطة بالاحتلال والتي جرى التعرض لها سابقاً، رغم دورها في تعميق وتعزيز هذا الضعف، كضرب البنية التحتية للأجهزة الأمنية الفلسطينية، بل هناك الكثير من مؤشرات ضعف النظام السياسي الفلسطيني، والتي سبقت اندلاع الانتفاضة يستعرضها التقرير كالآتي:

أ- عدم الفصل بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، مما ساهم في تهميش دور المجلس التشريعي في الرقابة والمحاسبة، ودور السلطة القضائية التي لم تفعَّل قراراتها وأحكامها.

ب- غياب سيادة القانون، التي تعني خضوع الجميع للقانون الحاكم والمحكوم، وأن عمل المؤسسات كافة يجب أن يخضع لقواعد وقوانين تنظم العمل وتحدد الصلاحيات، وتوجب عقوبات في حال المخالفة. كما يجب أن تكون القوانين معلنة للجمهور، وأن تكون صادرة عن سلطة تشريعية منتخبة. كما يرتبط إعمال مبدأ سيادة القانون بطبيعة القوانين نفسها، ومدى عدالتها وإعلائها للقيم الأخلاقية واحترامها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ت- استشراء الفساد في أجهزة الأمن الفلسطينية وغياب الرقابة والمحاسبة، ما خلق حالة من الصراع على النفوذ. وذهب الأمر إلى حد تغييب دور المؤسسة القضائية لحساب المؤسسة الأمنية، حيث اضطلعت بعض الأجهزة الأمنية بمهمة ملاحقة ومحاسبة من يتهرب من سداد أقساط قرض مصرفي، حصل عليه بالطرق الرسمية، وبدلاً من أن يتوجه البنك للقضاء لجأ إلى جهاز أمني بمباركة من السلطة الوطنية.

ث- ضعف انتماء أفراد الأمن والشرطة لمؤسساتهم، وتغليب انتمائهم العائلي والعشائري والحزبي، على انتمائهم للمؤسسة الأمنية في حال وجد تعارض بين الاثنتين. كما أن أفراد الأمن كانوا في بعض الأحيان يحجمون عن تنفيذ أحكام المحاكم وقرارات مسئوليهم، خوفاً من تعرضهم للعقاب من العائلات أو الأحزاب.

ج- عدم جدية السلطة في تنفيذ قانون الأسلحة النارية والذخائر، ومعاقبة من يثبت استخدامهم غير المشروع للأسلحة النارية. وذلك على الرغم من البيانات المتكررة لمسئولي الشرطة بحظر استخدام الأسلحة في المناسبات العامة، إلا أن استخدام السلاح تزايد في المناسبات العامة والأفراح الخاصة وبيوت العزاء، دون أن تتحرك السلطة لمحاسبة من يتجاوزون القانون، خاصة وأن عدداً من الضحايا أصيبوا جراء إطلاق النار العشوائي في المناسبات المختلفة.

ح- احتكار السلطة من قبل حزب أو تنظيم واحد، ما سهل فكرة عدم جدية بقية الأحزاب في دعمه، بل وحالات تحدي القانون والجهات المكلفة بالإنفاذه، التي برزت من قبل بعض المنظمات الفلسطينية، لأنها كانت تضع الأمور في باب استهداف إضعافها عبر استهداف نشطائها وأفرادها.

الاستقطاب السياسي الحاد وتنازع السلطات:

أسهم الاستقطاب السياسي الحاد، الذي بدأ يظهر بوضوح في النصف الثاني من العام 2005، لاسيما في انتخابات مجالس الهيئات المحلية، والذي إزداد وضوحاً قبيل الانتخابات التشريعية الثانية، في استشراء ظاهرة الفلتان الأمني، خاصة انتشار وسوء استخدام السلاح. هذا وأسهم غياب قوة ثالثة قادرة على أن تلعب دور البديل السياسي في تعزيز حالة الثنائية في الاستقطاب السياسي، وصعوبة الخروج منها.

كما لعبت حالة تنازع السلطات التي نشأت إثر فوز قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني وتشكيلها للحكومة الفلسطينية. واصبح هناك انقساماً واضحاً داخل المجتمع الفلسطيني كما بدا تنازع على الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة والحكومة. وثار جدل كبير حول البرنامج السياسي للحكومة وتجاوزه لخطاب التكليف الرئاسي، وحاججت الحكومة بأن برنامجها حاز على دعم الشعب من خلال انتخابه لكتلة الإصلاح والتغيير البرلمانية، فيما أكدت الرئاسة أكثر من مرة على أن الرئيس انتخب على أساس برنامج سياسي حاز على دعم الناخبين. وتوسع الخلاف ليطال مجالات مختلفة، حيث

طال الأمن والإشراف على المعابر ...الخ. وأسهم الحصار المالي المفروض على الحكومة الفلسطينية، في ظهور حركة واسعة من الإضرابات والاحتجاجات، بل وفي استشراء جرائم السرقة، التي أصبحت شبه منظمة.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى الفترة التي تلت خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي ألقاه يوم السبت الموافق 2006/12/16، شهدت مواجهات مسلحة بين حركتي فتح وحماس، شاركت فيها القوة التنفيذية وجهاز أمن الرئاسة والمخابرات، حيث وثق مركز الميزان خلال عشرة أيام فقط تلت خطاب الرئيس، (49) حالة فلتان أمني، أسفرت عن مقتل (14) شخصاً من بينهم طفل واحد، وجرح (86) شخصاً، وبلغ عدد المختطفين (22) شخصاً، كما جرى استهداف (8) مؤسسات عامة. كما أسفرت المواجهات التي اندلعت بين أفراد الأجهزة الأمنية وأفراد من القوة التنفيذية عن مقتل (8) أشخاص ، وجرح (130) شخصاً بلغت جراح (14) شخصاً منهم بالخطيرة، وذلك يومي الأحد والاثنين الموافقين للأول والثاني من كانون الثاني 2006[9]. وذلك راجع لحالة الاستقطاب الحاد والتحريض السياسي، لدرجة ذهب معها البعض إلى وصف إضراب أفراد الأجهزة الأمنية حد الانقلاب العسكري على الحكومة الفلسطينية.

العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

لعبت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دوراً مهماً في نشوء وتجذر ظاهرة الفلتان الأمني في المجتمع الفلسطيني، وهذه العوامل لم يكن أثرها ثابتاً، بل تراوح بين القوة والضعف في لحظات تاريخية محددة. فقد لعبت الظروف، التي رافقت نشوء وتطور المجتمع الفلسطيني دوراً في خلق البذور المؤسسة لانتشار هذه الظاهرة، شريطة أن تتوفر لها بيئة مساعدة، وذلك أسوة بظروف نشوء وتطور المجتمعات العربية وغيرها من المجتمعات، حيث مر المجتمع بمراحل البداوة والريف والمدينة في سياق تطوره التاريخي.

وتلعب العوامل الثقافية دوراً مهماً في انتشار الأسلحة الصغيرة في منطقة الشرق الأوسط عموماً، بالنظر لطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تحكم تركيبة المجتمع العربي[10]. وفي هذا الإطار يعتقد أن العلاقات العشائرية في المجتمع الفلسطيني ليست وليدة اللحظة، بل هي قديمة شأنه في ذلك شأن المجتمعات العربية الأخرى. وصحيح أن هذا النمط من العلاقات قد تلاشى ولم يكن أثره بادياً للعيان في الفترات التي اعقبت احتلال فلسطين، إلا أنها بقيت كامنة، وعادت لتشكل السمة الأساس في العلاقات الاجتماعية السائدة خلال انتفاضة الأقصى. وكذلك الأمر فيما يتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة، حيث كان اقتناء السلاح مهم للقبائل العربية في فلسطين، ويشكل مصدر قوة لهذه القبيلة أو تلك، في معرض النزاعات القبلية على مصادر المياه وامتلاك الأراضي والثأر، وحماية قطعان الماشية...الخ.

كما خلقت العوامل السياسية والصراعات العسكرية المسلحة، وغياب سلطة الدولة دوراً مؤثراً أسهم في إحياء ثقافة معاداة السلطات وعدم احترام القوانيين – بالنظر لكونها من صنع المستعمر –، وتعزيز ثقافة حمل السلاح واقتنائه، لاسيما بعد الهجمة الصهيونية التي استهدفت اقتلاع الإنسان ونفيه، واستباحت ممتلكاته، لدرجة أن الزوجة كانت تبيع مقتنياتها الذهبية لتشتري سلاحاً لزوجها أو ابنها[11]. كما أصبح استخدام السلاح أحد المظاهر الاحتفالية، فيطلق الرصاص في الأفراح والحفلات العامة، كما في الجنائز للتعبير عن الفرح الشديد أو الغضب الشديد.

وشهدت ظاهرة انتشار الأسلحة تراجعاً نسبياً بعد احتلال فلسطين، سيما في ظل العقوبات القاسية، التي كانت تفرضها قوات الاحتلال بحق من يحوزون السلاح، ما دفع العائلات إلى التخلص من أسلحتها، أو إخفاءها وعدم توظيفها في شجاراتها ونزاعاتها الداخلية. فيما عادت هذه الثقافة لتظهر بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، واندلاع الانتفاضة، حيث عاد الأفراد إلى المجاهرة والمباهاة بحمل السلاح. وعادت بقوة ظاهرة إطلاق النار في الأفراح وغيرها من المناسبات الخاصة والوطنية.

---

[9] http://www.mezan.org/site_ar/press_room/press_detail.php?id=764

[10] راجع مقال الدكتورمعروف بخيت، المنسق العام لمتابعة قضايا السلام – وزارة الخارجية الأردنية، على الرابط/ http://ransa.org/Artecle3.htm.

[11] يظهر ذلك جلياً في الأغاني الشعبية الفلسطينية القديمة، راجع عابد عبيد الزريعي، المرأة في الأدب الشعبي الفلسطيني، وغيره من المراجع ذات العلاقة.

ويمكن تلخيص الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية – ذات الطابع المحلي – المساعدة على تعزيز وتكريس ظاهرة الفلتان الأمني في المجتمع الفلسطيني في النقاط الثلاث الآتية:

أ- تعزيز المفاهيم والبنى العشائرية في المجتمع على حساب البنى السياسية والحزبية، وكان قانون الانتخابات العامة رقم (13) لسنة 1995 من العوامل المؤثرة في تعزيز دور العشيرة على حساب دور الحزب السياسي[12]. هذا بالإضافة إلى سياسة تشجيع إقامة الروابط العشائرية، ودعمها مادياً عبر هبات ومكارم من مؤسسة الرئاسة الفلسطينية.

ب- حالة الفقر الشديد وغياب سياسة وطنية واضحة للتخفيف من حدة الفقر، ما أسهم بظهور جرائم القتل لغرض السلب، كما ظهرت ثقافة الاستزلام، بأن يتبع الفرد لشخص قائده أو مسئوله، على اعتبار أنها من يوفر له سبل العيش وليس المؤسسة الحكومية. فأصبحت بعض الجماعات تمارس الابتزاز والترهيب، بل ذهبت حد تنصيب نفسها كجهات لحل النزاعات، يلجأ إليها من تسد في أوجههم أبواب القانون. وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغت نسبة الفقر في قطاع غزة بالنسبة للإنفاق 37.2%، و65% بالنسبة للدخل. هذا وضاعف الحصار المالي والاقتصادي الذي فرض على الحكومة الفلسطينية من قبل المجتمع الدولي وإسرائيل إثر تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة من قبل حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، في تعزيز واستشراء ظاهرة الفقر، حيث ادخلت شريحة يبلغ تعدادها حوالي (160.000) موظفاً من موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية تحت خط الفقر، كما حرم ذويهم من الفقراء من المساعدات التي كانوا يتلقونها من أبنائهم وأشقائهم الموظفين في أجهزة وإدارات الحكومة.

ت- غياب أي معالجة جدية لمشكلة البطالة التي تفاقمت، حيث بلغ عدد الأفراد المشاركين في القوى العاملة الفلسطينية في قطاع غزة 267 ألفاً، أي ما نسبته 37.2% من إجمالي الأفراد المشاركين في القوى العاملة الفلسطينية، وبلغ عدد الأفراد العاطلين عن العمل والذين يواصلون البحث عن عمل 114 ألفاً، أي ما نسبته 42.9%، وهذا لا يشمل العاطلين عن العمل ممن هم ضمن قوة العمل وتوقفوا عن البحث عن عمل. وتشير نتائج إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الربع الأول من العام 2005 إلى انخفاض طفيف في نسبة القوى المشاركة في القوى العاملة الفلسطينية بحيث بلغت 36.6%. ولعبت البطالة دوراً مهماً في تكريس وتعزيز ظاهرة الفلتان الأمني، حيث انتشرت الجريمة، وتكرست ظاهرة التعدي على المؤسسات العامة وأراضي الحكومة، وكانت معظم حالات الاعتداء على المؤسسات، من قبل فئة من العاطلين عن العمل ممن وجدوا أنفسهم منضوين في جماعات مسلحة مقاومة، كان هدف احتجاجاتها للضغط على السلطة لتوظيفهم، بالإضافة إلى حالات ابتزاز السلطة فيما يتعلق بسير العدالة.

حصيلة إحصائية مقارنة[13]:

شهدت الأعوام الأربع المنصرمة ضعف متدرج لقدرة السلطة على القيام بمهام حفظ النظام وإنفاذ القانون وفرض سيادته، ونتج هذا الضعف عن جملة من العوامل جرى استعراض معظمها في الفقرات السابقة، وتنوعت هذه العوامل بين عوامل داخلية، وأخرى كانت نتاج الضربات الموجهة والقاسمة التي وجهها الاحتلال إلى أجهزة ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

وبالنظر إلى أن التقرير يتناول الظاهرة بالتحليل، ولا يركز على حوادث بعينها، بقدر ما يعنى بوصف الطريقة التي تجري عليها، وجد المركز أهمية لإبراز حجم الخسائر والأضرار التي لحقت بالمواطنيين خلال السنوات الأربع المنصرمة، وهي الفترة التي بات فيها الاهتمام بظاهرة الفلتان الأمني ورصد وتوثيق الأحداث المندرجة في سياقها، أمراً ضرورياً لابراز أثرها السلبي على حالة سيادة القانون واحترام قيم حقوق الانسان وكذلك فرص التنمية في المجتمع الفلسطيني.

---

[12] نشير إلى أن قانون الانتخابات العامة المشار إليه قسم الأراضي الفلسطينية دوائر انتخابية صغيرة، جعلت المرشحين يلجأون إلى عائلاتهم وعشائرهم وروابطهم الاجتماعية لدعم ترشيحهم وإيصالهم إلى البرلمان، مقابل أن يراعي الفائز مصلحة العائلة والعلاقات الأسرية على أي مصلحة أخرى، لأن العائلة هي ضمانة لنجاحه ولدعمه في أي انتخابات لاحقة، الأمر الذي اختلف نسبياً في القانون الجديد، حيث أعيد الاعتبار نسبياً للأحزاب السياسية عبر اعتماد النظام المختلط، الذي منح القوائم الحزبية نصف مقاعد البرلمان واعتما نظام الدائرة الواحدة لكل الوطن، ما قلل من دور العشائرية في إنجاح المرشحين.

[13] تستند الأرقام والإحصاءات الواردة في هذا التقرير، إلى حصيلة عمليات الرصد والتوثيق الميداني التي يقوم بها مركز الميزان لحقوق الإنسان ويحتفظ بها في قواعد بيانات محو سبة.

كما أن إيراد هذه الخلاصة الإحصائية يفيد المعنيين والمهتمين والمسئولين في التعرف على حجم التصعيد التي شهدته هذه الظواهر، من خلال مقارنة حصيلة الضحايا في السنوات الأربع المنصرمة.

السنة	الحالات	عدد الجرحى		عدد القتلى		عدد المختطفين	
		الجرحى	الأطفال	القتلى	الأطفال	أجانب	فلسطينيين
2003	39	111	9	18	3	0	0
2004	121	178	6	57	6	6	10
2005	394	895	151	101	23	16	23
2006	843	1237	170	256	27	17	111

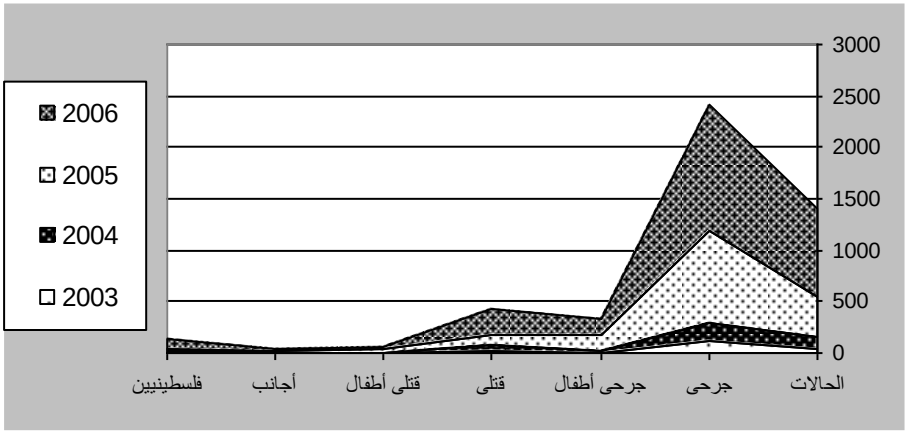

مظاهر المشكلة في المجتمع:

تصاعدت حالة تدهور الأمن الداخلي للمجتمع الفلسطيني، مما رفع عدد ضحايا حالة الفلتان الأمني، جراء التعدي على القانون وانتشار وسوء استخدام السلاح في قطاع غزة، حيث سقط المئات بين قتيل وجريح. وتعزز انتشار الأسلحة وسوء استخدامها لتكرس من حالة الانفلات الأمني. كما أسهمت حالة الاستقطاب السياسي الحاد التي تمحورت بين حركتي فتح وحماس في استشراء هذه الظاهرة، وجعلها ذات أبعاد وآثار بالغة الخطورة، تهدد باندلاع اقتتال داخلي في أية لحظة ما لم يتم السعي لنزع فتيل الصراع السياسي. ويمكن رصد عشرات المظاهر والتجليات الحسية لظاهرة الفلتان الأمني ومظاهر غياب سيادة القانون، والتي تشكل مؤشرات ملموسة على حالة التدهور الأمني، التي شكل سوء استخدام السلاح قاسماً مشتركاً بينها، ولعب ضعف السلطة لتنفيذية وغياب سيادة القانون، بالإضافة إلى انتشار الأسلحة عاملاً مؤثراً لجهة تصعيدها. ويمكن حصر هذه الحالات في الأشكال الآتية: اشتباكات مسلحة بين حركتي فتح وحماس وبين أفراد الأجهزة الأمنية المختلفة، وبين أفراد الأجهزة الأمنية والأجنحة العسكرية للفصائل، وأخيراً الاشتباكات المسلحة بين أفراد الأجهزة الأمنية وأفراد القوة التنفيذية المشكلة حديثاً، عمليات اختطاف شخصيات عامة وأجانب وصحفيين ومواطنين تحت تهديد السلاح، وعمليات اغتيال وتهديد وابتزاز واعتداءات طالت مواطنيين وشخصيات عامة، وشجارات عائلية ونزاعات فردية، والقتل على خلفية الثأر والشرف، وانتهاءً بالاعتداء على المؤسسات العامة والدوائر الحكومية. ويستعرض التقرير مظاهر حالة الفلتان الأمني بشئ من التفصيل وحصيلة الضحايا الذين سقطوا في كل شكل من أشكال الفلتان الأمني على النحو الآتي:

التعدي على الأراضي الحكومية:

تزايدت حالات التعدي على الأراضي الحكومية وأخذت منحاً تصاعدياً غير مسبوق من حيث مساحة الأراضي الحكومية التي جرى الاستيلاء عليها. وكانت الفترة التي تلت تنفيذ قوات الاحتلال لخطة الفصل أحادي الجانب، من أكثر الفترات التي شهدت تعديات على الأراضي الحكومية.

وهذا بالرغم من كثافة التصريحات الرسمية، التي كانت تؤكد أن أي مساس بالأراضي التي ستخليها قوات الاحتلال هو خط أحمر، لن يسمح لأحد بتخطيه. وأتبعت السلطة هذه التصريحات بإطلاق حملة لإزالة التعديات على الأراضي الحكومية، في خطوة حظيت بارتياح غالبية المراقبين، بل وغالبية المجتمع الفلسطيني.

إلا أن ما حدث كان مغايراً للتوقعات، التي خلقها هذا المناخ من التصريحات، حيث لم تتمكن السلطة من حماية المنشآت التي خلفتها قوات الاحتلال في الأراضي التي أخلتها، بحيث تابع الجميع عمليات السلب والتخريب، التي لم تتوقف أضرارها عند حدود استهداف هذه المنشآت فقط، بل طالت تمديدات الكهرباء التي تغذي منطقة المواصي في خانيونس، ما ألحق أضراراً حقيقية بحقوق سكان هذه المنطقة.

وتوالت بعد ذلك التعديات، فبعد أعمال السلب والتخريب، بدأت عمليات وضع اليد على الأرضي الحكومية، وتنوعت عمليات التعدي على الأراضي الحكومية بحيث شارك في هذه العملية معظم فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة. عليه وبالنظر إلى المسئولية الأخلاقية التي تقع على عاتق الأحزاب السياسية وفصائل المقاومة الفلسطينية، في العمل على تدعيم جهود السلطة الوطنية الفلسطينية لترسيخ مبدأ سيادة القانون، وبالنظر إلى تساوق هذه الأحزاب مع حالة غياب القانون، وفي ظل ضعف سطوة السلطة في فرض القانون وحماية الأملاك الحكومية.

يحاول التقرير أن يلقي الضوء على ظاهرة استيلاء فصائل المقاومة المسلحة على هذه الأراضي، كونها الشكل الأبرز لهذا النوع من الانتهاكات من جهة، وكونها لعبت دور المشجع للعائلات بالإقدام على مثل هذه الخطوة، بالإضافة إلى أنها فتحت شهية المجرمين لمزيد من التطاول على الأملاك العامة، حيث شهدت بعض المستوطنات أعمال سلب طالت البنية التحتية، حيث أقدم مسلحون على حفر باطن الأرض واستخراج أنابيب الصرف الصحي وتوصيل مياه الشرب.

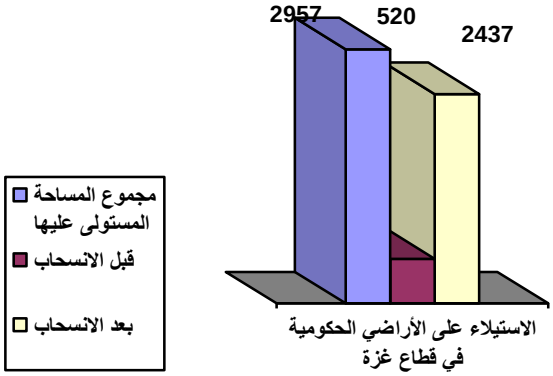

وتشير تقديرات سلطة أراضي الحكومة حول التعديات على الأراضي الحكومية، ومساحات الأراضي التي جرى الاستيلاء عليها، إلى أن مجموع مساحة الأراضي الحكومية التي تم الاستيلاء هو حوالي (2957) دونماً. وأن نحو (520) دونماً تم الاستيلاء عليها قبل تنفيذ قوات الاحتلال لخطة الفصل أحادي الجانب وسحب قواتها ومستوطنيها من داخل قطاع غزة، وإعادة نشر تلك القوات على حدوده، فيما جرى الاستيلاء على (2437) دونماً، بعد تنفيذ قوات الاحتلال لإعادة الانتشار.

وتشير المصادر نفسها إلى ارتفاع نسبة الأراضي التي جرى الاستيلاء عليها – بعد الانسحاب الإسرائيلي – في محافظتي رفح وخانيونس، عن نظيرتها في غزة وشمالها، حيث بلغت مساحة الأراضي التي جرى الاستيلاء عليها في المحافظات الجنوبية (1788) دونماً، فيما كانت المساحة في غزة وشمالها (1169). أما مساحة الأراضي التي جرى الاستيلاء عليها قبل الانسحاب، فقد كانت مساحتها في غزة وشمالها، أكبر من نظيرتها في الجنوب، حيث بلغت في غزة والشمال حوالي (269) دونماً، فيما بلغت المساحة في الجنوب حوالي (251) دونماً.[14]

أعمال تهديد وتخويف وابتزاز

تكررت الحوادث التي تهدف إلى ترهيب وتخويف المواطنين سواء كانوا شخصيات عامة، أو أفراد يعملون في أجهزة الأمن والشرطة الفلسطينية، أو أفراد عاديين في المجتمع، وتنوعت خلفيات هذه الحوادث، فمنها ما كان دافعه خلاف سياسي بين الفصائل السياسية والمجموعات المسلحة، التي شكلت حركتا حماس وفتح قطباها الرئيسان، حيث استهدف العشرات من نشطاء الحركتين بعمليات زرع عبوات على مداخل منازلهم. ومنها ما كان

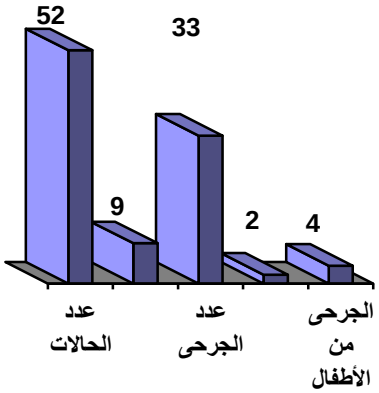

[14] تعتمد المعلومات الواردة حول مساحة الأراضي الحكومية التي جرى التعدي عليها إلى تقديرات سلطة أراضي الحكومة، والمركز الفلسطيني للتنويه

دافعه خلافات بين تشكيلات مسلحة وأجهزة أمن وشرطة، ومنها ما كان على خلفية الاشتباه في سلوك أخلاقي منحرف حسب دعاوى مرتكبي الفعل. ومنها ما هو بهدف الحصول على مكتسبات شخصية أو فصائلية. وتنوعت الأشكال التي اتخذتها هذه الحوادث، بين إطلاق النار أو إلقاء القنابل اليدوية محلية الصنع، أو زرع متفجرات، أو الضرب المبرح باستخدام العصي، أو استخدام الأسلحة البيضاء الأخرى كالسكاكين.

والجدير ذكره أن هذه الأعمال كانت تمر دون تحقيق لمعرفة الجناة وخلفية أعمالهم، حتى أن بعض الحالات أسفر خطأ فيها عن إصابة الشخص عندما كان يهم بزرع عبوة على مدخل أحد المنازل. ولم يرصد المركز فتح تحقيق في الحادث، كما لم تعلن السلطة عن فتحها تحقيق في هذا النوع من الجرائم، ولم يلاحق أحد من المتهمين بارتكابها.

اشتباكات مسلحة

شكلت الاشتباكات المسلحة واحدة من أهم مظاهر الفلتان الأمني، وتحولت إلى مصدر قلق بالغ للفلسطينيين في قطاع غزة، حيث تكررت الحالات التي يتم فيها تبادل إطلاق النار بين مسلحين ينتمون لجهات مختلفة، وعلى خلفيات متنوعة. وعادة ما تندلع الاشتباكات على حين غرة، ما يؤدى إلى وقوع قتلى وجرحى في صفوف المارة من المدنيين، كما ألحقت هذه الاشتباكات أضراراً مادية في الممتلكات العامة والخاصة.

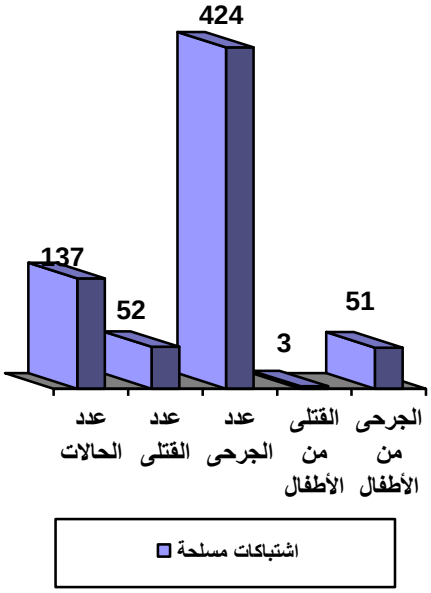

وزاد من قلق الفلسطينيين تطور هذه الاشتباكات، لتصبح جزء من الصراع على السلطة، وبدأت مظاهر تجييش واضحة للعيان في الشوارع والأحياء الفلسطينية، واندلعت عشرات الاشتباكات وسقط ضحيتها العشرات بين جرحى وقتلى. وعادة ما كانت تنتهي هذه الأحداث بتفاهمات لا علاقة لها بإجراء تحقيقات جدية في أسباب اندلاعها ومن المسئول. كما لم تكن تعنى بالتحقيق في حالات القتل ومحاسبة من يثبت تورطهم فيها، وهذا أمر لا يمكن تفسيره إلا بضعف السلطة وعدم قدرتها على القيام بواجباتها على هذا الصعيد.

إلا أن الأيام الأخيرة شهدت تحولاً بالغ الخطورة، حيث تطورت هذه الاشتباكات لتأخذ منحى الاقتتال الداخلي، وبدا الصراع على السلطة واضحاً ولا يقبل اللبس، وأصبح الاستهداف لا يتعلق بجرم ارتكبه المستهدف فمجرد إنتماءه إلى فصيل سياسي أو جهاز أمني، حتى المتقاعدين منهم كانوا عرضة للاختطاف أو لإطلاق النار.

كما أن هذا الشكل من الأشكال المألوف، لاسيما بعد أن تحصن المتقاتلين في المنازل السكنية وعلى أسطح البنايات السكنية العالية، فكان تبادل إطلاق النار يلحق أضراراً مادية ونفسية بالسكان، بحيث شكلت مصدراً لترويع الأطفال.

وفي هذا السياق كان اقتحام أسطح البنايات عنوة ودون موافقة السكان، بل وتعرض حراس البنايات السكنية المتعددة الطبقات للتهديد، لمجرد أنهم حاولوا مزاولة عملهم ومنع المسلحين من اتخاذ أسطح البنايات كثكنات عسكرية، الأمر الذي تكرر في الاقتتال الذي تلى خطاب الرئيس عباس في السادس عشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر 2006. والشكل التالي يوضح تزار هذا الشكل من مظاهر الفلتان الأمني وعدد الضحايا والأطفال منهم.

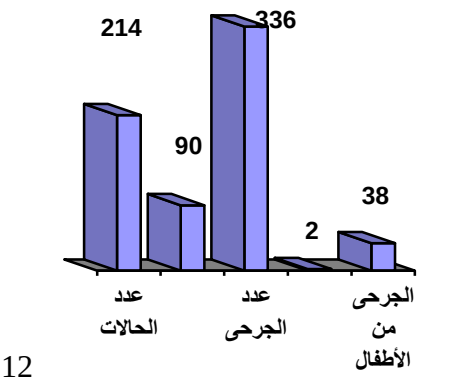

شجارات عائلية وأعمال ثأرية:

شهد المجتمع الفلسطيني تصاعداً متزايداً للشجارات العائلية، التي أصبحت تندلع لأبسط الأسباب، وتؤدي إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا بين جرحى وقتلى، كما تلحق أضراراً مادية وخسائر فادحة في الممتلكات الخاصة، لاسيما حرق المحال التجارية والمنازل السكنية وتهجير السكان قسرياً عن منازلهم.

ويجدر التركيز على أن غياب سيادة القانون، وانتشار الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها في المجتمع الفلسطيني، أسهما في التداعيات الخطيرة لهذه الشجارات. ففي السابق كانت الشجارات تفض دون خسائر في الأرواح أو الممتلكات، وفي أسوأ الأحوال يصاب المتشاجرون برضوض أو جروح طفيفة جراء استخدام العصي أو إلقاء الحجارة، أما اليوم فأصبح الشجار البسيط يجر كارثة على المجتمع، حيث تستخدم الأسلحة فيسقط قتلى، وتبدأ دوامة من أعمال العنف الثأرية تودي بحياة مدنيين، ولا يقتصر الضحايا على أبناء العائلات المتشاجرة، بل يطال الأبرياء من المارة أو الجيران. كما أصبح إحراق المنازل والمحال التجارية المملوكة للمتشاجرين نهجاً يمارس في أغلب الحوادث التي يسقط فيها قتلى. هذا ولم تمارس السلطة دورها في إنفاذ القانون، حيث كانت تغض الطرف عن النزاع أو الشجار الدائر، وفي أحسن الأحوال كانت تتدخل ودياً وبمشاركة الوجهاء والمخاتير، الأمر الذي ساهم في استمرار هذه الظاهرة وتكرسها، وتزايد أعداد ضحاياها[15].

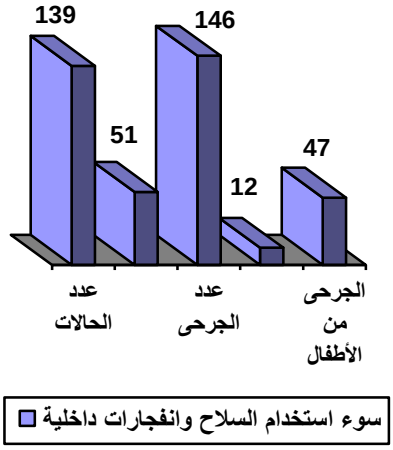

سوء استخدام السلاح وانفجارات داخلية

أسهم انتشار وسوء استخدام السلاح في استمرار وتصعيد حالة الفلتان الأمني ولعب دوراً مهما في إيقاع مئات الضحايا بين قتلى وجرحى في صفوف المواطنين. وفي هذا السياق يؤكد المركز على انتشار السلاح وسوء استخدامه تحول من نتيجة لغياب سيادة القانون والفلتان الأمني، إلى سبب يسهم في استمرار وتصاعد هذه الظاهرة. كما أن الاستخدام غير المشروع للأسلحة النارية، والمقصود استخدام السلاح في غير الغرض المخصص له كإنفاذ القانون، أسهم في تعزيز وتكريس هذه الظاهرة وأوقع العشرات من الضحايا، فيما أوقع العبث بالسلاح ونقص الخبرة في استخدامه، مزيداً من الضحايا بين قتلى وجرحى.

هذا وتتميز ظاهرة الفلتان الأمني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بخصوصية فريدة، تنبع من خصوصية وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة. فعادة ما يكون سلاحاً شرعياً وقانونياً واحداً يهدف إلى إنفاذ القانون وحماية أمن البلاد، أما في الحالة الفلسطينية فهناك سلاح آخر يستخدم في أعمال مقاومة الاحتلال، وللأسف فإن سلاح المقاومة شأنه شأن سلاح السلطة وظّفَ في حالات كثيرة في المشاجرات العائلية وأعمال التعدي على القانون، كما أن الصدام بينه وبين سلاح السلطة حدث في مرات كثيرة، فيما لم يكن بإمكان السلطة أن تمارس دورها في منع حمل السلاح في الأحياء والمدن وفي الشوارع والأماكن العامة، لأن أي محاولة من هذا النوع ستصور وكأنها استهداف لسلاح المقاومة. هذا بالإضافة إلى قيام عدد من مجموعات وفصائل المقاومة باستخدام المنازل السكنية والأماكن المأهولة بالسكان لتخزين متفجرات وعبوات محلية الصنع، ما أدى إلى حدوث انفجارات نتيجة لأخطاء التخزين أو رداءة التصنيع، ما أوقع عشرات الضحايا في صفوف السكان.

عليه فإن أي محاولة للقضاء على ظاهرة الفلتان الأمني وضبط حيازة واستخدام الأسلحة النارية، يجب أن تبدأ بتوافق وطني فلسطيني بين المقاومة والسلطة لوضع ضوابط تحظر حمل السلاح في الأماكن العامة، أو

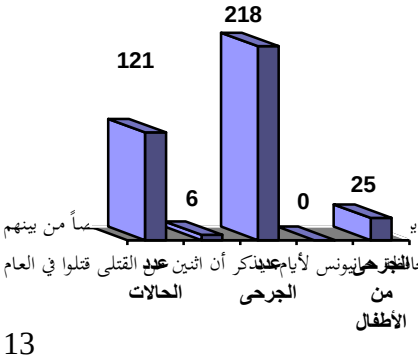

[15] يذكر أن شجاراً عائلياً اندلع بين عائلتين في محافظة خانيونس، وعلى خلاف بسيط، وأسفر عن مقتل (17) شخصاً من بينهم (7) أطفال، وإحراق (26) محلاً ومنشأة تجارية و(6) منازل سكنية، هذا بالإضافة إلى تعطيل مظاهر الحياة في أجزاء من محافظة خانيونس لأيام. يذكر أن اثنين من القتلى قتلوا في العام 2005 والبقية خلال العام الجاري 2006.

استخدامه في غير أعمال المقاومة. هذا بالإضافة إلى تفعيل قانون الأسلحة النارية والذخائر، وقيام السلطة الوطنية بواجبها في التحقيق في كافة الحوادث التي تستخدم فيها الأسلحة النارية، وكشف ملابساتها وإحالة المتهمين إلى القضاء، كآلية رادعة تسهم في الحسار الظاهرة.

الاعتداء على مؤسسات وممتلكات عامة وخاصة:

تحولت المؤسسات العامة في كثير من الأحيان إلى هدف للمحتجين، فيما استبيحت الممتلكات الخاصة في كافة الشجارات العائلية التي انطوت على أحداث قتل. وشهدت المؤسسات الفلسطينية العامة، بدءاً من مقرات المجلس التشريعي ومروراً بالوزارات ومقرات لجنة الانتخابات المركزية وصولاً إلى مراكز الشرطة والسجن، إلى تعديات تراوحت بين طرد الموظفين على أيدي مسلحين ومكوث المسلحين في المقرات، وتحطيم الأثاث، وإطلاق النار وغيرها من أشكال التعدي، لدرجة وصلت حد استهداف المؤسات العامة بقذائف الهاون والصواريخ المحلية الصنع.

وتنوعت دوافع وأهداف المعتدين، بين صاحب مظلمة لم ينصفه القانون حسب إدعائه، فاتخذ من الاعتداء على مؤسسة سبيلاً للضغط على السلطة الوطنية لإنصافه، وبين من لم يثق بمؤسسات السلطة وقدرتها على تطبيق العدالة، فلجأ إلى أخذ القانون بيده، واعتداءات أخرى جاءت في سياق الخلافات السياسية والتنظيمية، التي عبرت عن نفسها بمهاجمة مواقع للأمن ومراكز للشرطة الفلسطينية.

أما فيما يتعلق في استباحة الممتلكات الخاصة، فهذا أمر تكرر بشكل منتظم في الشجارات العائلية التي أسفرت عن سقوط قتلى، حيث كانت عائلة القتيل تبادر إلى مهاجمة منازل عائلة القاتل، وتقوم بإحراقها دون النظر إذا كان لهم ضلع في الحادث، فقط لمجرد أنهم من أقارب القاتل، ولم يسجل المركز نجاح أجهزة السلطة المكلفة بإنفاذ القانون في منع هكذا تعديات، رغم أن مهاجمة المنازل وإحراقها أمر متوقع بالنظر إلى تكراره في معظم الحالات.

عليه فإن وقف التعدي على المؤسسات يتطلب القيام بثلاث إجراءات على الأقل يمكن أن تشكل أساساً لوقف هذه الظاهرة، وهي تفعيل القانون وإعادة هيبته عبر تنفيذ أحكام المحاكم، وإحالة المتهمين بالجرائم إلى القضاء وضمان تنفيذ الأحكام القضائية، لقطع الطريق على المتشككين بقدرة السلطة على تحقيق العدالة. ثانياً عدم رضوخ السلطة للابتزاز والامتناع عن تلبية مطالب المعتدين، بل ومحاسبتهم على أفعالهم. ثالثاً منع حيازة السلاح ومحاسبة كل من يستخدم سلاحه بطريقة غير مشروعة من أفراد أجهزة الأمن والشرطة أو من أفراد المقاومة الفلسطينية.

خطف واحتجاز:

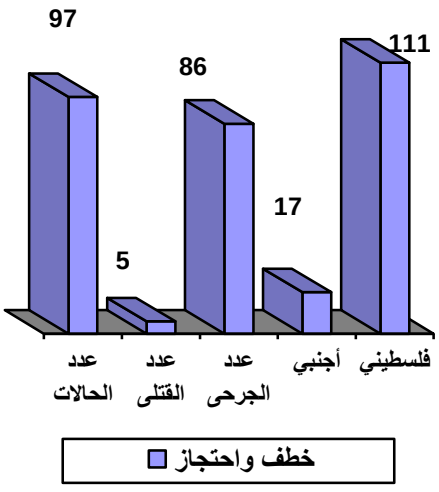

تنامت حوادث الخطف والاحتجاز خلال العامين المنصرمين، وتميزت عمليات الاختطاف بتنوعها، حيث طالت صحفيين ونشطاء حقوق إنسان وموظفي مؤسسات دولية من الأجانب. كما طالت في الوقت نفسه فلسطينيين، سواء أشخاص يشغلون مراكز مرموقة في المؤسسة الرسمية أو أفراد في أجهزة الأمن أومواطنين عاديين، أو نشطاء في الفصائل الفلسطينية، كما حدث في عمليات الاختطاف المتبادل بين حركتي فتح وحماس.

وتميزت عمليات خطف الأجانب بأنها غالباً ما كانت دوافعها فلسطينية داخلية، بمعنى أن هدف الخاطفين هو ابتزاز السلطات وليس استهداف الشخص المختطف نفسه، أو على خلفية موقف بلاده السياسي. وسبق لمركز الميزان أن أكد في كثير من الأحيان، على أن طريقة تعامل السلطة مع حوادث الاختطاف ورضوخها لابتزاز الخاطفين وتحقيق مطالبهم، وعدم محاولة محاسبتهم، أدت إلى أن تكرار عمليات الاختطاف، (لدرجة أن إحدى العائلات صرحت في

بيان صحفي أنها ستسعى جاهدة لخطف أجانب للضغط على السلطة، لتلقي القبض على من تدعي أنهم قاتلي أبنائها) الأمر الذي قد يوحي بالياس من مقدرة السلطة على تطبيق القانون.

أما فيما يتعلق بعمليات الاختطاف التي تستهدف فلسطينيين، فتراوحت بين محاولة ابتزاز السلطة لتوظيف أفراد في السلك الحكومي، أو في معرض الصراع بين بعض تشكيلات المقاومة المسلحة وأفراد ينتمون إلى أجهزة أمنية، أو على خلفية شجارات عائلية، وأعمال ثأرية.

إغلاق الطرق:

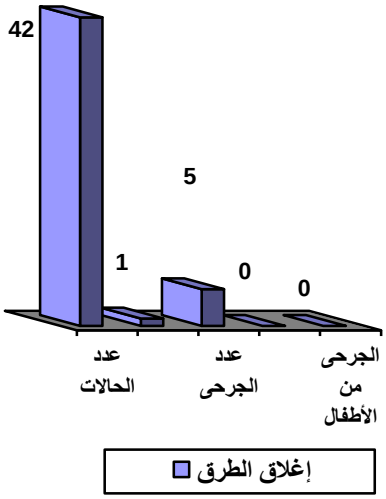

كثرت حوادث إغلاق الطرق الرئيسية ومنع حركة السيارات عليها، وتنوعت الخلفيات التي تتسبب في إغلاق الطرق، حيث كانت في الغالب خطوة احتجاجية من قبل سائقي سيارات العمومي (الأجرة)، احتجاجاً على أسعار السولار والبنزين، وفي أحيان أخرى استمرار فرض الضرائب والرسوم دون النظر إلى معاناة سائقي وأصحاب السيارات العمومي في ظل سياسة الإغلاق التي كانت تتبعها قوات الاحتلال في قطاع غزة قبل تنفيذ خطة الفصل أحادي الجانب في الثاني عشر من سبتمبر من العام المنصرم.

كما كثرت حوادث إغلاق الطرق الرئيسة من قبل مجموعات مسلحة، سعياً منها لتفريغ عدد من أعضاءها في أجهزة الأمن والشرطة، أو احتجاج من عائلة على مقتل ابنها، أو تظلم أفراد من أجهزة الأمن والشرطة على عدم تسلم مرتباتهم، لاسيما المنتسبين الجدد، أو احتجاج من أفراد الشرطة على مقتل زميل لهم أثناء أداء الخدمة. وكانت السلطة عادة ما تلجأ إلى الحلول الودية والسلمية، على طريقة الحلول العشائرية، ولم تقم الشرطة بإجراءات رادعة من شانها أن تقطع الطريق أمام هكذا سلوك.

هذا وتتخذ عمليات إغلاق الطرق أشكال عدة أبرزها، إشعال إطارات السيارات ووضع الكتل الإسمنتية على مداخل وتقاطعات الطرق الرئيسة، أما في احتجاجات السائقين، فكانوا يلجئون إلى وضع سياراتهم على عرض الطريق عند مدخلها.

أعمال قتل غامضة:

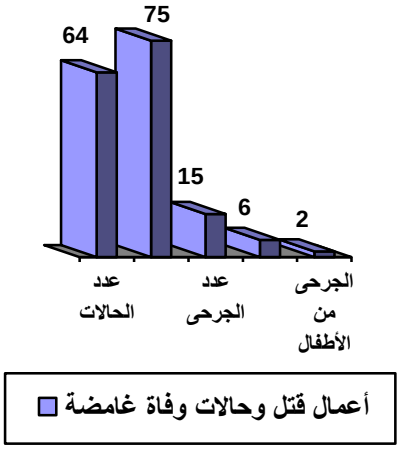

شهد العام الجاري 2006، حوادث قتل فيها أشخاص، دون معرفة القتلة أو خلفية عملية القتل، وهذه حوادث كانت نادرة في المجتمع الفلسطيني، حيث عادة ما تتضح خلفية الحادث وعائلة القتلة، فإما أن يكون القتل ثأراً وانتقاماً، أو بغرض السلب، أو على خلفية الشرف، أو خلال المشاجرات أو الاشتباكات المسلحة.

ربما كان الحدث الأبرز في هذا السياق هو مقتل أطفال بهاء مصباح بعلوشة ، حيث تشير التحقيقات الميدانية وإفادات شهود العيان، أنه عند حوالي الساعة 7:10 من صباح اليوم الاثنين الموافق 11 كانون الأول/ ديسمبر 2006، اعترض مسلحون مجهولون كانوا يستقلون سيارتين إحداهما من نوع (متسوبيشي) بيضاء اللون، والأخرى من نوع (مرسيدس) صفراء اللون، سيارة من نوع (سكودا) بيضاء اللون تعود ملكيتها للضابط في جهاز المخابرات العامة بهاء مصباح بعلوشة، البالغ من العمر (34) عاماً. وذلك بالقرب من مسكنه، الكائن في برج السراج، الواقع في شارع أحمد بن عبد العزيز في حي الرمال في مدينة غزة، وكان يستقلها أبناؤه الثلاثة وابنة أخته في طريقهم للمدرسة برفقة اثنين من مرافقيه. ترجل أربعة مسلحين مقنعون من السيارة المتسوبيشي وأطلقوا النار مباشرة باتجاه سيارة بعلوشة، بالإضافة إلى إطلاق المسلحين

في السيارة المرسيدس للنار بشكل عشوائي، ومن ثم لاذوا بالفرار. وقد أسفر إطلاق النار عن مقتل الأشقاء سلام بهاء بعلوشة، 4 أعوام، أحمد، 7 أعوام، وأسامة، 9 أعوام، بالإضافة إلى مقتل محمود محمد الهبيل، 22 عاماً، وهو أحد مرافقي الضابط بعلوشة، والذي كان يقود السيارة. كما أسفر إطلاق النار أيضاً عن إصابة كل من ليديا محمد أبو عبيد، 6 أعوام، وهي ابنة أخت الضابط بعلوشة، والشقيقتان نسمة وهدى محمد العوضي، 7 أعوام، و12 عاماً على التوالي، أثناء مرورهما في المكان وهما في الطريق إلى المدرسة، وأيمن مدحت الغول، 25 عاماً، وهو مرافق الضابط بعلوشة.

التعدي على محولات وخطوط تغذية التيار الكهربائي:

تصاعدت أعمال السرقة بأشكالها المختلفة، كسرقة البيوت والمحال التجارية والسيارات، ولكن نوعاً جديداً من أنواع الفلتان الأمني برز خلال الأشهر الثلاث، التي تلت قصف قوات الاحتلال لمحطة توليد الطاقة الكهربائية، وهو سرقة أسلاك التوصيل من خطوط التغذية الرئيسة، الأمر الذي كبد شركة توزيع كهرباء محافظات غزة خسائر فادحة، بالإضافة إلى المعاناة الكبيرة التي لحقت بالسكان المدنيين، الذين اضطروا لتحمل ساعات إضافية من انقطاع التيار الكهربائي إلى أن يتم توصيل أسلاك جديدة تعوض الكميات التي تتعرض للسرقة . كما برز شكل آخر من أشكال أخذ القانون باليد والتعدي على المرافق العامة، ألا وهو العبث بمحولات الكهرباء الرئيسة. فقد رصد المركز عدم انقطاع التيار الكهربائي عن بعض المناطق في قطاع غزة، وتبين أن هناك مناطق يقوم فيها السكان برفع سكينة التحويل بحيث يقى التيار موصولاً على مناطقهم، ويفاجأ موظفو شركة توزيع الكهرباء، بأن التيار الكهربائي ينقطع بعد وصوله بدقائق معدودات عن حي أو منطقة سكنية ليكتشفوا أن سكان المنطقة التي يوجد فيها المحول الرئيس يقومون بفصله عن المنطقة التي تستحق الدور ليعيدوه إلى منطقتهم بحيث يتمتعون بأطول وقت ممكن من وجود التيار، فيما تعاني مناطق أخرى انقطاع متواصل حيث يحرمون من حصتهم بسبب التعديات. ويجدر التذكير هنا أن تغذية الأحياء السكنية بالتيار الكهربائ اقتصرت على ست إلى ثماني ساعات فقط خلال اليوم.

وحسب المعلومات التي توفرت للمركز حتى 2006/7/5[16]، من ، فإن الشركة خسرت ما مجموعه 30.772 متراً من كابلات توصيل التيار الكهربائي، وتعتبر النسبة الأكبر من هذه الكمية نتيجة أعمال السرقة والنهب، ويبقى هامش الفاقد الناتج عن قصف قوات الاحتلال لخطوط التغذية ضئيل، لأن انقطاع الكابل يستوجب وصلات صغيرة ومرابط ولا يحتاج إلى أطوال كبيرة من الأسلاك. كما أن العبث المتواصل بسكينة التوصيل عند المحولات الرئيسة، أدى إلى تلف (28) سكينة بقدرات مختلفة، وعدد كبير من الفيوزات. هذا بالإضافة لتدمير قوات لحوالي (16) محولاً رئيساً. والغريب أن حال التعديات على خطوط تغذية التيار الكهربائي، حال غيرها من تجاوزات القانون لم تجد الاهتمام المطلوب من قبل أجهزة الأمن والشرطة، على الرغم من أن محاصرة أعمال السرقة على سبيل المثال لا تحتاج إلى جهد كبير فيكفي ضبط المسروقات التي تباع علناً في المحلات لوقف تكرار هذه الظاهرة.

دور السلطة في مواجهة حالات الفلتان:

كما سبق وأورد التقرير فإن ضعف السلطة وتقاعسها عن القيام بواجباتها أسهم في تصعيد حالة الفلتان الأمني، وهنا يؤكد التقرير على أن السلطة لم تبذل جهداً ملموساً لإنفاذ القانون ومحاسبة منتهكية، بل على العكس من ذلك لمس المركز من خلال أعمال الرصد والمراقبة التي يواصلها أداءً، شجع على مزيد من انتهاك القانون والتعدي عليه.

فمع بداية الظاهرة لمس المراقب تطبيقاً انتقائياً للقانون، بحيث لم يكن يطبق إلا على الفئات الضعيفة والتي لا تتمتع بالسلطة والنفوذ أو بحماية عائلية أو فصائلية كبيرة، بحيث كثر الحديث عن خروج مدانيين صدرت بحقهم أحكام كبيرة بعد أيام من دخولهم السجن.

وفي ما بعد، وإثر الضعف المتواصل الذي اعترى أجهزة الأمن والشرطة، وهي الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون، تحول السلوك من تطبيق انتقائي إلى مفاوضة المتهمين بانتهاك القانون والرضوخ إلى مطالبهم في أحيان كثيرة.

[16] المعلومات مستقاة من مصادر شركة توزيع كهرباء محافظات غزة، وقد أعطيت للباحث الميداني خلال زيارته لمقر الشركة الكائن في منطقة الشعف في حي الشجاعية.

وليس من قبيل الصدفة أن يذهب مركز الميزان لحقوق الإنسان في واحد من بياناته الصحافية[17] إلى أن أداء السلطة يشجع على مزيد من خطف الأجانب، حيث لمس المركز أن مطالب الخاطفين كانت تتحقق وترضخ السلطة للابتزاز، لدرجة مجاهرة البعض في التهديد بانتهاك القانون، كما أورد التقرير آنفاً.

هذا ولمس المركز أن جهازاً أمنياً وفي رد فعل ناجم عن حملة الاستياء الشعبي من عدم قدرتها على مواجهة ظاهرة خطف الأجانب، قامت بإجراءات تخالف المحددات القانونية، حيث لجأت لاعتقال أشخاص بطريقة غير قانونية، حيث كانت تخطفهم من الطريق ولا تعلن أنها وراء اعتقالهم، وفي أحيان نفذت عمليات الخطف من قبل أفراد يلبسون زياً مدنياً، وكانت ردود فعل بعض المجموعات المسلحة بالغة القسوة، حيث هوجمت المؤسسات العاملة، وجرى إزالة جزء من الشريط الحدودي بين مصر والأراضي الفلسطينية وأطلقت النار تجاه المصريين ما أوقع قتلى وجرحى.

هذا ولمس المركز ليس فقط مظاهر تقاعس السلطة عن القيام بالتزاماتها تجاه إنفاذ القانون، بما يتطلب إجراء التحقيقات وملاحقة المتهمين وتقديمهم للعدالة، بل واتخذت مواقف لا تختلف عن تلك التي تتخذها المؤسسات غير الحكومية من استنكار الظاهرة والمطالبة بوقفها، بل وذهب رئيس الوزراء في الحكومة السابقة[18] إلى تعليق عمله بعد أن تعرض منزله للاعتداء، وكذلك ذهب نائب رئيس الوزراء في الحكومة الحالية إلى تعليق عمله كوزير للتربية والتعليم لمدة أربعة أيام احتجاجاً واستنكاراً لمقتل أطفال بعلوشة الثلاثة.

الآثار المترتبة على ظاهرة الفلتان الأمني:

إن قياس آثار الفلتان الأمني على الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من حياة المجتمع الفلسطيني، أمر يحتاج إلى دراسات وأبحاث متخصصة، إلا أن ما يضطلع به هذا التقرير هو محاولة لتسليط الضوء على هذه الأثار، من خلال ملاحظات المركز لآثار الواضحة على أرض الواقع، وبإيراد بعض من تحليلات المتخصصين المستندة إلى تجربتهم العملية. عليه فإن التقرير يؤكد على أهمية أن تخضع الآثار المفترضة لعملية بحث وتمحيص عميقة وشاملة.

هذا ويلاحظ التقرير وجود علاقة وطيدة بين العوامل المؤثرة في ظاهرة الفلتان الأمني والنتائج المترتبة على استمرار هذه الظاهرة، والغريب أن العلاقة متشابكة، فكلما زادت حالات الانفلات الأمني في المجتمع تعززت العوامل المؤثرة نفسها، فمثلاً الفقر كعامل مساعد على استشراء الفلتان فإن معدلاته تزداد باستمرار الظاهرة، وكذلك الأمر في العناوين التي جرى استعراضها كافة كانتشار الأسلحة ... الخ. عليه يسعى التقرير إلى تسليط الضوء على بعض النتائج المترتبة على استمرار هذه الظاهرة.

الآثـــــار اقتصادية:

ألحقت ظاهرة الفلتان الأمني أضراراً كبيرة في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتنقسم هذه الآثار إلى قسمين، الأول منها هو الآثار المباشرة ، وتتعلق بالفرص المفقودة والتي كان من الممكن أن تشكل عناصر قوة تسهم في نمو الاقتصاد، وأخرى تتعلق بالخسائر المادية الكبيرة التي لحقت بالممتلكات العامة والخاصة، وكذلك ما يتعلق بهدر الإنفاق، حيث أنفقت ملايين الولارات على شراء الأسلحة والذخائر، على الرغم من الظروف المعيشية الصعبة للسكان، ويمكن تلخيص على النحو الآتي:

1. شكلت حالة الفلتان الأمني عامل طرد للاستثمارات والمستثمرين من الأراضي الفلسطينية ودفعتهم إلى العمل على نقل استثماراتهم إلى الدول المجاورة حرصاً منهم على حماية أموالهم وأصولهم الثابتة، التي لم تعد عرضة للتدمير على أيدي قوات الاحتلال فقط، بل أيضاً أصبحت عرضة للتدمير على أيدي المسلحين الفلسطينيين، هذا بالإضافة إلى ارتفاع عدد الجهات التي قد تفرض إتاوات أو خاوت، أو تجبر أصحاب رؤوس الأموال على استيعاب عمالة ليسوا في حاجتها، لاسيما وأن المجموعات المسلحة كثيرة ولم تعد منحصرة في أجنحة المقاومة، وفي هذا السياق أشار د.أحمد مجدلاني إلى أن "الأوضاع السياسية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية دفعت 400 منشأة صناعية إلى مغادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة واتجهت إلى العمل في الأردن ومصر." وأضاف أن "الناتج المحلي الفلسطيني تراجع هذا العام إلى النصف إذ بلغ 2 مليار دولار بالمقارنة

---

[17] http://www.mezan.org/site_ar/press_room/press_detail.php?id=594

[18] تداولت الصحف المحلية بتاريخ 2005/6/16 خبراً مفاده أن ما لا يقل عن «10» مسلحين اقتحموا منزل الاجازة الخاص برئيس الوزراء احمد قريع «ابو علاء» امس مطالبين بالحصول على وظائف في الاجهزة الامنية .

مع 4 مليارات دولار خلال العام الماضي."[19] والجدير ذكره أن المنشآت المهاجرة هي من المنشآت الصناعية الكبيرة، حيث أن المنشآت الصناعية الصغيرة لا تستطيع أن تنتقل إلى خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب ضعف رأسمالها، وكان مصير نحو 30% منها هو الإغلاق بسبب حالة الركود الاقتصادي. يذكر أن المنشآت الصناعية الصغيرة تسهم بماقيمته 24% من إجمالي الناتج المحلي.

2. حرم استشراء ظاهرة الفلتان الأمني الاقتصاد الفلسطيني من عشرات الاستثمارات المتوقعة بعد تنفيذ قوات الاحتلال لخطة الفصل أحادي الجانب في الثاني عشر من كانون الأول/ ديسمبر 2005، حيث سادت توقعات بحدوث تحسن اقتصادية في قطاع غزة، لاسيما بعد تفكيك المستوطنات وخروج قوات الاحتلال من داخل قطاع غزة، وتوفر مساحة من الأراضي تقدر بحوالي 20% من مجموع أراضي قطاع غزة، إلا أن هذا لم يحدث، وعلى العكس تم الاستيلاء على أجزاء كبيرة من هذه الأراضي من قبل أجنحة مسلحة وعائلات، كما ورد آنفاً في التقرير.
3. أعاق إغلاق الطرق الرئيسة المتكرر، من قبل بعض المحتجين الغاضبين، إلى إعاقة عشرات الآلاف من العمال والموظفين من الوصول إلى أعمالهم، كما أعاق حركة تنقل البضائع داخل قطاع غزة، لاسيما بين شماله (حيث المعابر التجارية) وبين جنوبه، حيث الانتاج الزراعي من الخضروات والدواجن .. الخ). كما أن إغلاق الطريق يعيق وصول المواد الخام اللزمة لتشغيل المنشآت الصناعية، الأمر الذي كبد الاقتصاد الفلسطيني خشائر بعشرات الملايين.[20]
4. تكبد الاقتصاد الوطني خسائر كبيرة جراء التعدى المستمر على المؤسسات العامة والممتلكات الخاصة، كإحراق السيارات والمنازل السكنية والمحال التجارية، وهي خسائر من الصعب خصرها، إلا أنها تقدر بمئات الآلاف من الدولارات. وكذلك الأمر فيما يتعلق بحجم إنفاق الأسر والعائلات على التسلح وشراء الذخائر، الأمر الذي قد يشير إلى مدى زعزعة ثقة المقاطنيين بقدر السلطة وأجهزتها الرسمية على تحقيق العدالة وحماية أمن المواطنيين.

الآثار السلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية:

لاتقتصر الآثار السلبية لظاهرة الفلتان الأمني على واقع الاقتصاد الفلسطيني، بل هي ذات أثر سلبي كبير على المدى المنظور والبعيد، بالنظر للأضرار الجسيمة التي تلحقها بمستقبل التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو أمر نوه له البنك الدولي، كما تنبه إليه الكثير من الاقتصاديين الفلسطينيين. ويستعرض التقرير هذه الآثار على النحو الآتي:

- أشار البنك الدولي في مذكرته حول الاقتصاد الفلسطيني للضفة الغربية وقطاع غزة، إلى "إن الصراع الداخلي الذي اندلع مؤخرا لا يساعد المستقبل الاقتصادي للضفة الغربية وغزة. وفي واقع الأمر، فإن حالة عدم الاستقرار الداخلي مع المشاكل المتعلقة بالتمويل التي نتجت عن الجمود السياسي الحالي تبدو أنها تعيق قدرة السلطة الفلسطينية على الحكم. كما أن ذلك يهدد بإبطال أي تقدم قد أنجز حتى الآن في مجال الإصلاح المؤسساتي[21].
- شغل الرأي العام ومؤسساته النقابية عن القضايا ذات البعد الاستراتيجي وتلك التي تؤثر على مستقبل المجتمع. ففي ظروف الفلتان الأمني وعدم الاستقرار الاجتماعي يصبح من الصعب على المجتمع التركيز على القضايا الأساسية والجوهرية, مما يعطي فرصة ثمينة للشركات الاحتكارية لتنقض على مقدرات الوطن وموارده وتستحوذ عليها دون رقابة من قبل مؤسسات المجتمع[22].

---

[19] مقتطف من مداخلة د.أحمد مجدلاني رئيس جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين خلال الندوة الاقتصادية، التي نظمتها جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين في قاعة الغرفة التجارية في رام الله، يوم الأحد الموافق 2006/12/17. والمقتطفات منشورة في الصحف المحلية يوم الاثنين الموافق 2006/12/18.

[20] وحسب الخبير الاقتصادي عمر شعبان فإن التكلفة المترتبة على إغلاق الطريق الساحلي الذي يربط مدينة غزة بباقي محافظات الوسط والجنوب لمدة ساعة والذي يعيق وصول أكثر من خمسين ألفا من الموظفين تقدر بأكثر من ثلاثة ملايين دولار.

[21] مذكرة البنك الدولي الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة، تجدها على الرابط/-http://0 siteresources.worldbank.org.library.vu.edu.au/INTWESTBANKGAZA/Resources/CEMSummaryArsept06.doc

22 ورقة عمل للباحث الاقتصادي الأستاذ عمر شعبان، نتائج الفلتان الأمني...من منظور تنموي، 2005/10/10، لمزيد من التفاصيل اضغط على الرابط .http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=ReadStory&ChannelID=19507

- تتزايد المخاوف لدى البنوك من التوسع في الإقراض والاستثمار. حيث تتخذ هذه البنوك سياسات أكثر حيطة وحذرا, فتخفض مستوى المخزون النقدي لديها , وتعيد توظيف استثماراتها في القطاعات التجارية ذات الربح السريع والعائد الضخم , مما يحرم المجتمع من دورها في دعم مشروعات ذات طابع تنموي مستدام . هنا يجدر التذكير بالحجة التي ما فتئت تسوقها البنوك العاملة في فلسطين مبررة استنكافها عن استثمار نسبة كبيرة من ودائع ومدخرات الأفراد الشعب الفلسطيني داخل فلسطين بانعدام الاستقرار, وهي بالمناسبة حجة منطقية إلى حد كبير. من المعروف في هذا السياق أن البنوك العاملة في فلسطين, وهي في معظمها بنوك وافدة لم تستثمر سوى ما نسبته 30% فقط من ودائعها في مشروعات داخل الوطن في حين قامت بالتهريب القانوني للحصة الأكبر من المدخرات المحلية لتستثمرها في أسواق أكثر أمنا و استقرارا. "[23].

الآثار الاجتماعية والثقافية:

ألقت حالة الفلتان الأمني بظلالها السلبية على حالة الأمن الإنساني داخل المجتمع الفلسطيني، بحيث أصبح هناك شعور عام بانعدام الأمن، بشكل انعكس على سلوك الأفراد وعاداتهم في المجتمع. وبدأت مقدمات وضحة لتغيرات اجتماعية وثقافية ونفسية يشهدها المجتمع الفلسطيني، وهي تغيرات تضافرت جملة من العوامل في تكريسها، وكان لتصاعد ظاهرة الفلتان الأمني وحالة غياب سيادة القانون، دوراً محورياً في هذه التغييرات التي تشكل نتيجة طبيعية لهذه الظاهرة. يلخص التقرير أبرز الآثار السلبية لهذه الظاهرة، ويستعرضها على النحو الآتي:

1. تشكلت ثقافة وعادات جديدة على المجتمع الفلسطيني، بحيث أصبح إطلاق النار هو أحد أهم مظاهر التعبير الجماعي للأسر عن مشاعر الحزن والفرح. بل إن الأصدقاء اتخذوا من كثافة إطلاق النار وسيلة للمجاملة والتعبير عن المودة. هذا ويظهر عدد الضحايا الذي ورد في الفقرة الخاصة بإطلاق النار في المناسبات، مدى تكرّس هذه الظاهرة في المجتمع الغزي، وهو أمر كان قد تجاوزه المجتمع منذ عقود.
2. تعززت وتجذرت النزعة العشائرية في المجتمع، وعادت هذه الثقافة بالمجتمع الفلسطيني إلى بدايات القرن الماضي، حيث أصبحت العشائر والعائلات تسعى لشراء واقتناء الأسلحة لحماية مصالحها وأفرادها، وتنكرت بشكل كبير لثقافة القانون والاحتكام إليه. كما أسهمت هذه الثقافة في تعزيز عادة الثأر في المجتمع الفلسطيني، حيث أصبح الأفراد يأخذون القانون بأيديهم ويقتصون ممن يفترض أنهم قتلة أبنائهم، الأمر الذي كرس دوامة العنف واسهم في مزيد من إضعاف هيبة القانون.
3. أدى استمرار الفلتان الأمني فقدان الشعور بالأمن وتدني مستوى الثقة بين الجمهور والقيادة الرسمية للسلطة بما يصل بالمجتمع إلى حالة من الهذيان المجتمعي خاصة في ظل تعزيز مظاهر العشائرية[24].
4. إن الأطفال هم أكثر الفئات والشرائح المجتمعية تأثراً بمظاهر الإنفلات الأمني لأنهم أقل خبرة واستجاباتهم لردود الأفعال غالباً ما تكون غير منسجمة مع الأحداث.. وعدا الأطفال فإن العنف الداخلي يؤثر مباشرة على الأسرة كلها لأن الحالة المزاجية تنتقل لدى كافة أفراد الأسرة[25].
5. ظهور تحول في السلوك نحو العنف، هذا بالإضافة إلى الأثر العميق الذي أحدثه التوسع الكبير في ظاهرتي البطالة والفقر، بحيث بدأنا نلمس ظهور جرائم السرقة المنظمة والتي بدأت تتطور إلى أعمال سلب تحت تهديد السلاح، وهي ظواهر جديدة على المجتمع الفلسطيني.
6. أفضى استمرار وتصاعد الفلتان الأمني في المجتمع الفلسطيني إلى شعور عام بانعدام الأمن لدى أفراد المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي يؤسس لزعزعة انتماء الأفراد إلى مجتمعاتهم، لاسيما في ظل التدهور المضطرد في مستويات المعيشة والأوضاع الاقتصادية، وتوسع ظاهرتي البطالة والفقر. وتشير التقديرات إلى أن نسبة من هم تحت خط الفقر قد بلغت 70% من

---

[23] عمر شعبان، المرجع السابق.

[24] مقتطف من رسالة برنامج غزة للصحة النفسية، غزة بتاريخ 2006/12/24، رداً على سؤال المركز حول الآثار النفسية والاجتماعية لظاهرة الفلتان الأمني، بالاستناد إلى خبرة البرنامج العملية.

[25] مقتطف من رسالة برنامج غزة للصحة النفسية، المرجع السابق.

السكان الفلسطينيين، وأن نسبة البطالة تتراوح بين 47 – 50% من القوى العاملة البالغ عددها 651.000[26]. يشار إلى أن النسب في قطاع غزة عادة ما تكون أعلى من نظيراتها في الضفة الغربية. وهذه معضلات لا يمكن تجاوز آثارها العميقة ليس فقط على مستقبل المجتمع الفلسطيني الذي سيعاني كثيراً من فقدان أعداد كبيرة من شريحة الشباب، بل هي أيضاً تشكل عقبة كؤود أمام صراع الفلسطينيين السياسي الطويل للحصول على حقوقهم الوطنية، ويعتبر حق الفلسطينيين في العودة واحداً من أكثر الحقوق قدسية. وبدلاً من أن يسعى الفلسطينيين إلى إعادة اللاجئين، نرى عشرات الآلاف من الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة يسعون إلى مغادرتها، والهروب من هذا المجتمع تحت مبررات متنوعة، إلا أن الأساس فيها هو غياب الأمن، الأمر الذي برز في استطلاع للرأي أجرته الهيئة العامة للاستعلامات[27]، 60% من أفراد العينة ضد الهجرة خارج البلاد و33%يريدون الهجرة خارج البلاد[28]. تشير نتائج سؤال يتعلق بالمقارنة بين الحكومة الحالية والحكومات السابقة إلى أن نسبة من يرون أن الأوضاع الأمنية أصبحت أسوأ 74.1%. وبلغت نسبة من ضعفت قناعاتهم من إمكانية نجاح الحكومة الحالية في تطبيق شعاراتها الانتخابية، المتعلقة بالقضاء على الفلتان الأمني: 70.7%.

7. هذا وتتأثر حقوق الانساء بظاهرة الفلتان الأمني تأثراً سلبياً بشكل مباشر وغير مباشر، فمثلاً تكثر حوادث قتل النساء على خلفية الشرف، ويشجع على ارتكابها حالة غياب سيادة القانون، حيث رصد المركز مقتل ستة إناث على خلفية الشرف خلال العام 2006 فقط. هذا ويعتقد أن حالة الفلتان ستقلل من دافعية الأهل على إرسال بناتهم إلى الجامعات خوفاً على حياتهن، أو أن يكن عرضة للاختطاف، هذا في ظل التهديد الجدي الذي يتهدد الحق في التعليم الجامعي بالنسبة للإناث في ظل توسع ظاهرة الفقر، وعدم قدرة الأسر على تحمل نفقات التعليم الجامعي للذكور والإناث حيث يفضل الأهل تعليم الذكور على الإناث. كما أنه من المعتقد أن ظواهر الزواج المبكر ستعود إلى الواجهة، سواء بسبب حالة الفقر وعدم قدرة الأسر على تحمل نفقات التربية والتعليم، أو خرصاً على احتمال تعرضهن للأذى. عليه فإن جملة المكتسبات التي حققتها الحركة النسوية على صعيد تمتع الإناث بحقوقهن قد تشهد تراجعاً في ظل استمرار حالة الفلتان، وأثارها الكارثية على المجتمع.

الآثار السياسية:

ألحقت ظاهرة الفلتان آثاراً سلبية لم تقتصر مفاعيلها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل طالت البنية السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومست بصورة القضية الفلسطينية، وجوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويؤكد التقرير على أن ما يبرزه هنا هو عبارة عن استخلاصات ميدانية. ويستعرض التقرير أبرز مظاهرها على النحو الآتي:

تعطيل عمل مرفق القضاء:

أدى تدهور الأوضاع الأمنية وتصاعد حالة الفلتان الأمني إلى إضعاف سلطة القانون وهيبته، ما عكس نفسه على عمل المحاكم، التي تعطلت وعجزت عن القيام بواجبها في توفير العدالة والإنصاف، حيث تكررت الاعتداءات على المحاكم والقضاة بما في ذلك الاعتداء على منزل النائب العام[29]. كما تكررت حوادث جرى فيها تهديد للقضاة ومحاولة لابتزازهم. وبدلاً من أن تكون قاعات المحاكم هي مكان الانتصاف تحولت في بعض الحالات إلى أماكن لتخليص المتهمين من قبضة العدالة تحت تهديد السلاح، بل والتعدي ليس فقط على حرمة المحكمة بل وعلى ممتلكاتها أيضاً، وهذا الأمر تكرر في مدن ومحافظات شمال غزة وغزة وخانيونس ورفح. هذا وأسفر الحصار

---

[26] مقتطف من مداخلة د. محمد شتية – مدير عام المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) خلال الندوة الاقتصادية، التي نظمتها جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين في قاعة الغرفة التجارية في رام الله، يوم الأحد الموافق 2006/12/17. والمقتطفات منشورة في الصحف المحلية يوم الاثنين الموافق 2006/12/18.

[27] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (2006/5)، أجرته الهيئة العامة للاستعلامات في الفترة من 13-2006/11/19 لمعرفة رأي المواطن الفلسطيني في "**الأوضاع التي يمر بها شعبنا على الساحة الفلسطينية**" وشمل عينة عشوائية مكونة من 1743 شخصاً، ممن تزيد أعمارهم عن 18 عاماً، منهم 758 في محافظات غزة، و 985 في محافظات الضفة وبلغ هامش الخطأ في العينة± 3.5%، ووزعت العينة على كافة محافظات الوطن من مدن وقرى ومخيمات، ومختلف المستويات العلمية والمهنية والفئات العمرية.

[28] وفي هذا الإطار أوردت صحيفة القدس اليومية الفلسطينية في عددها الصادر بتاريخ 2006/12/18، ما أشار إليه د. أحمد مجدلاني رئيس جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين في ملتقى عقد في رام الله بتنظيم من الجمعية أن "الإحصائيات تشير إلى أن "عشرة آلاف فلسطيني ومعظمهم من الكفاءات هاجروا من الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الأربعة أشهر الماضية, إضافة إلى وجود 40 ألفا آخرين متقدمين بطلبات للهجرة إلى دول مختلفة." معتبراً هذا الأمر استنزافاً لرأس المال البشري الفلسطيني الذي يمثل رأس مال الاقتصاد الوطني.

[29] أقدم مجهولون يوم الاثنين الموافق 2005/8/1 على إلقاء قنبلة على منزل النائب العام السيد حسين أبو عاصي ولم يصب النائب العام بأي أذى ولحقت أضرارا طفيفة بالمنزل، لمزيد من التفاصيل راجع بيان صحفي صادر عن مركز الميزان على الرابط http://www.mezan.org/site_ar/press_room/press_detail.php?id=528 .

المالي والاقتصادي عن شل المؤسسة القضائية بالكامل، حيث علق عمل المحاكم ولم تعد تنظر في القضايا المحالة إليها بعد أن أعلن مرفق القضاء الفلسطيني إضرابه المفتوح عن العمل بتاريخ 2006/9/1م، وذلك لعدم تلقي الموظفين (إداريين، وقضاة)[30]، الأمر الذي أدى إلى حالة من الشلل التام وتعليق النظر في آلاف القضايا المحالة إلى القضاء الفلسطيني.

كما أسهم عجز السلطة التنفيذية عن تنفيذ أحكام المحاكم، إلى مزيد من إضعاف هيبة السلطة القضائية، وتراجع ثقة المواطنيين بقدرتها على إنصافهم، وكان البديل هو مزيد من حالات أخذ القانون باليد. وكما هو معلوم فإن عجز السلطة التنفيذية راجع لحالة الفلتان الأمني، والانتشار الواسع للأسلحة النارية، ما أدى إلى مقتل بعض المكلفين بإنفاذ القانون خلال محاولاتهم جلب بعض المتهمين بناء على مذكرات قضائية.

شل الحياة البرلمانية:

أسفرت حالة الاستقطاب السياسي الحاد، والتي لعبت دوراً مهماً في تكريس ظاهرة الفلتان الأمني، إلى إحداث حالة من الشلل في عمل المجلس التشريعي ، الذي لم يعقد أي جلسة لمناقشة تطورات الأوضاع الداخلية، على الرغم مما شهدته الأراضي الفلسطينية من تطورات متلاحقة على صعيد الفلتان الأمني، الأمر الذي عطل دور المجلس التشريعي في المراقبة على أداء الحكومة ومحاسبتها، على الرغم من انقضاء حوالي عشرة أشهر على تشكيلها. كما أن المجلس التشريعي لم يقدم أي تفسير لعدم عقد جلسات المجلس التشريعي. وذلك ليس له ما يفسره سوى ما يعتقد أنه خشية الأغلبية البرلمانية من أن تشكل أي جلسة للمجلس التشريعي مدخلاً لسحب الثقة من الحكومة أو من أحد وزرائها، لاسيما بعد أن اختل ميزان القوة داخل المجلس، بسبب اعتقال قوات الاحتلال لعدد كبير من نواب الشعب التابعين لكتلة التغيير والإصلاح.

هذا بالإضافة لكون مقر المجلس التشريعي نفسه أصبح عرضة للاعتداء وإطلاق النار المتكرر، كما أنه الوجهة التي يقصدها المحتجون سواء على عدم تلقيهم أجورهم ومستحقاتهم، أو للاحتجاج عبلى تصاعد ظاهرة الفلتان الأمني.

شل الحياة السياسية:

أسفر تصاعد ظاهرة الفلتان الأمني، والإقتتال الداخلي، إلى صرف نشاط الأحزاب السياسية عن وجهته وتوجيه إلى لعب دور الوساطة بين حركتي فتح وحماس، وتراجعت ممارسات قوات الاحتلال، لاسيما تلك المتعلقة باستمرار أعمال البناء في جدار الفصل العنصري، وتهويد القدس، وتصعيد سياسة العقاب الجمعي عبر تشديد الحصار والإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية، لاسيما في قطاع غزة. وبدلاً من أن تسعى السلطة الوطنية إلى وقف الانتهاكات الإسرائيلية، عبر تكثيف جهودها المحلية والإقليمية والدولية، انحصرت نشاطاتها وتحركها في إطار محاولة تخفيف الأزمة السياسية الداخلية.

كما أصيبت المؤسسات الرسمية بالشلل، وعجزت عن القيام بواجبها في تسيير الحياة اليومية للفلسطينيين، أو في مواجهة سياسات وممارسات الاحتلال إلى مواجهة داخلية، وبدلاً من السعي إلى توحيد الرؤى والبرامج بما يخدم القضية الوطنية الفلسطيني، أصبحنا أمام صراع على الصلاحيات والسلطات ما أدى إلى تعطيل كبير في قدرة المؤسسات والوزارات وإداراتها المختلفة عن القيام بواجباتها.

غياب الرؤية وتراجع الدور السياسي:

لعب استمرار حالة الفلتان الأمني وتصاعد الأزمة الداخلية، في تعميق حالة غياب الرؤيا الموحدة، وكذلك الأمر لم يكن هناك برنامجاً سياسياً يمثل صيغة الحد الأدنى المتفق عليه، لأي حل للقضية الفلسطينية.

عليه وبدلاً من أن تنخرط الأحزاب السياسية والسلطة الوطنية الفلسطينية في محاولة الوصول إلى رؤيا واضحة للأهداف السياسية الفلسطينية الممكنة التحقيق، وآليات وأدوات واستراتيجيات يتوحد خلفها المجتمع الفلسطيني سلطة وأحزاب ومؤسسات لتحقيق هذه الأهداف. وهي مطلب ملح في المجتمع الفلسطيني لكسر الحصار والتخفيف من حدة العدوان الإسرائيلي، والخروج من دائرة الجمود السياسي التي تمكنت دولة الاحتلال من إدخال القضية الفلسطينية إليها.

---

[30] لمزيد من التفاصيل راجع البيان الصحفي الصادر عن مركز الميزان على الرابط
http://www.mezan.org/site_ar/press_room/press_detail.php?id=760

هذا بالإضافة إلى عجز الأطراف الفلسطينية كافة على المشاركة في صوغ المبادرات السياسية، التي يجري الإعداد لها أو هكذا يبدو الأمر على الأقل، في ظل المبادرة الأوروبية التي تدعو إلى مؤتمر دولي لحل قضية الشرق الأوسط، والتحرك الأمريكي البريطاني لإحياء خارطة الطريق، هذا التحرك الذي يتقاطع مع التوجه الإسرائيلي الجديد الذي يرى في خارطة الطريق مخرجاً يمكن أن تحقق من خلاله أهدافها في الانطواء ولكن عبر التفاوض هذه المرة. وهذه تطورات بالغة الخطورة على مستقبل القضية الفلسطينية، ويكمن الخطر في حالة الضعف وتبديد عناصر القوة وعدم القدرة على المشارك، ما يحول الفلسطينيين إلى متلقي سلبي سيفرض عليه الحل.

بدلاً من ذلك انخرط الفلسطينيون في صراع سياسي، تطور إلى اقتتال داخلي محدود، لم تقتصر آثاره على ما ورد آنفاً في التقرير ولكنه ألحق ضرراً بالغاً بصورة النضال الوطني الفلسطيني، الذي تحول من كونه نضالاً مشروعاً ضد الاحتلال، ومن أجل تحقيق العدالة وتطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، إلى صراع على السلطة والصلاحيات. واصبح المراقب يشهد حركة مكثفة للوساطة والتدخل وممارسة الضغوط على الفلسطينيين كي يتوافقوا داخلياً، بدلاً من أن تتوجه هذه الجهود للضغط على الاحتلال الإسرائيلي لوقف جرائمه المتصاعدة بحق السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالتالي بدأت مكانة القضية الفلسطينية في التراجع بحيث تحولت من قضية سياسية وقانونية بامتياز، إلى قضية إنسانية وقضية صراع داخلي على السلطة، التي هي في النهاية تحت الاحتلال.

الخلاصة

يشير تنوع الحوادث – الواردة في التقرير – التي تندرج في باب الفلتان الأمني وتدهور حالة سيادة القانون، وعدد من سقطوا قتلى وجرحى كضحايا لهذه الظاهرة، إلى مدى تكرس وتصاعد مظاهر الفوضى والفلتان الأمني، وتدهور حالة سيادة القانون، كما يظهر التقرير العوامل والأسباب التي أدت لبروز هذه الظاهرة، ونتائجها السلبية على أوجه حياة المجتمع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. وفي الخلاصة يذكر التقرير بالحقائق الآتية:

1. أسَّسَ عدم جدية السلطة الوطنية الفلسطينية في تطبيق القانون بشكل متساوٍ على المواطنين جميعاً، إلى بروز ظاهرة أخذ القانون باليد، وفقدان الثقة بالأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون. كما لعبت الأحزاب السياسية والعائلات دوراً سلبياً في توفير الحماية لأفرادها ممن ينتهكون القانون أو يأخذونه بأيديهم، لدرجة وقوع اشتباكات مسلحة بينهم وبين المكلفين بإنفاذ القانون.
2. لعب غياب المأسسة وتعزيز الولاء الشخصي دوراً مهماً، في بروز ظاهرة الإتاوات والخاوات، وأصبح المتنفذون في الأجهزة الرسمية، شركاء في المعاملات التجارية، في ظل غياب أي محاسبة. كما تعزز التمييز على أساس مكانة الوالدين أو الانتماء السياسي، بحيث لم يحترم مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في التوظيف، ما أفقد المجتمع والمؤسسة الرسمية طاقات وكفاءات، كان سيكون لها دوراً مهماً في تطوير أداء القطاع الحكومي.
3. تكرّست ظاهرة الفلتان الأمني في المجتمع الفلسطيني، بحيث أصبحت تهدد لحمة المجتمع الفلسطيني ونسيجه الإجتماعي بشكل غير مسبوق، في تاريخ الشعب الفلسطيني، بحيث غاب دور الجهات الرسمية المكلفة بإنفاذ القانون، لصالح بروز دور المجموعات المسلحة والقوى السياسية والعائلات.
4. شكلت ظاهرة الفلتان الأمني ولم تزل، مدخلاً لانتهاكات حقوق الإنسان، وبعد أن كانت نتيجة لغياب سيادة القانون، أصبحت عاملاً مهماً من عوامل تكريسها. حيث فقد المواطنون الثقة بالقانون وبالجهات المكلفة بإنفاذه، وبدأت تتعز ثقافة أخذ القانون باليد والتعدي عليه بشكل غير مسبوق لدرجة أفضت إلى لجوء المواطنيين إلى بعض المجموعات المسلحة والمتنفذين من أبناء العائلات الكبيرة، لاستعادة حقوقهم.
5. تشير الحوادث الواردة في التقرير، إلى مدى انتشار الأسلحة وسوء استخدامها، الأمر الذي سيشكل معوقاً أساسياً في وجه محاولات السلطة الوطنية لفرض القانون.
6. أسهمت ظاهرة الفلتان الأمني في تردي أوضاع حقوق الإنسان، المتدهورة أصلاً، وأسهمت في تعزيز أجواء عدم الاستقرار وغياب الأمن الإنساني في المجتمع الفلسطيني، وكأنها تكمل مهمة قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي تشن عدواناً متواصلاً على السكان المدنيين وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بحيث أصبح المواطن الفلسطيني بين مطرقة الاحتلال وسندان الفلتان الأمني.
7. تشكل ظاهرة الفلتان الأمني تهديداً جدياً لفرص إحداث تنمية إقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي يعاني اقتصاده من تدهور مستمر وتعاني مستويات معيشة السكان من تدني غير مسبوق، بحيث تضاعف أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل. ومن نافلة القول أن الاستثمار والتنمية يحتاجان إلى مناخ من الاستقرار والأمن.
8. اسهم تسييس الفلتان الأمني في تعقيد مهمة مواجهته وإعادة الاعتبار لهيبة القانون وسيادة القانون، الأمر الذي يجعل من التوافق السياسي مدخلاً رئيساً لوقف هذه الظاهرة، بدلاً من اللجوء إلى إجراءات وإصلاحات تقوي من دور المؤسسات المكلفة بإنفاذ القانون، وتوفر حماية أكبر للمحاكم والقضاة، ما يجعلهم متحررين من الابتزاز والخوف.

عليه وفي ظل أعمال المراقبة التي يقوم بها المركز، فإنه يرى أن أداء السلطة الوطنية اتسم بالضعف والإنتقائية حيناً وبغياب الرؤية والخطط أحياناً، في معرض مواجهتها لظاهرة الفلتان الأمني، الأمر الذي أفقدها الكثير من عناصر القوة، التي من شأنها أن تساعد على إنهاء هذه الظاهرة.

كما شهد المجتمع إجماع بين الأحزاب السياسية وفصائل المقاومة على أهمية إنفاذ القانون وفرض سيادته، وكذلك الأمر فيما يتعلق بلجان الإصلاح والمخاتير وحتى المواطنيين العاديين، إلا أن هذا الإجماع بقي على الستوى اللفظي ولم يرقَ إلى مستوى الفعل، حيث واصلت الفصائل والعائلات حماية أفرادها ممن يشتبه في انتهاكهم للقانون، الأمر الذي ينذر بمزيد من التصعيد لظاهرة الفلتان الأمني، وتكريس حالة غياب سيادة القانون.

التوصيات

على ضوء الحقائق الواردة في هذا التقرير، وفي ظل السياق المتصاعد التي أخذته ظاهرة الفلتان الأمني، وبالنظر إلى النتائج الكارثية المترتبة عليها، فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان، يؤكد على أن أي محاولة للقضاء على ظاهرة الفلتان الأمني وإعادة الاعتبار لسيادة القانون وفرض هيبته في المجتمع الفلسطيني، يجب أن تأخذ في الاعتبار أنها عملية شاقة ومعقدة وتحتاج إلى طول نفس وفترة زمنية طويلة نسبياً. وهنا تجدر الإشارة إلى أن القضاء على الظاهرة لا يقف عند حدود وقف مظاهرها الحسية، بل يتجاوز ذلك إلى إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، وهي مهمة بالغة الصعوبة، لأن القديم دائماً يدافع عن مصالحه في مواجهة أي تجديد. هذا بالإضافة إلى تصاعد حالة انتشار الأسلحة الصغيرة، التي بدأت أسعارها وأسعار ذخائرها في الانخفاض، بما يؤشر إلى رواج التجارة أكثر مما يؤشر إلى تراجع الطلب. وهو أمر سيشكل عقبة كؤود أمام محاولات فرض النظام وإعادة الهيبة للقانون، أو الحد من الجريمة وملاحقة المجرمين. عليه ومع أخذ التعقيدات والصعوبات في الاعتبار فإن المركز يوصي بما يأتي:

- يطالب الأحزاب السياسية الفلسطينية، لاسيما حركتي فتح وحماس، بضرورة احترام سيادة القانون، والعمل على رفع الغطاء عن منتهكيه من الجانبين، ونزع الغطاء السياسي عن هذه الظاهرة، لأن التجربة أثبتت أن صراعهما أدى إلى تصعيد غير مسبوق في حجم هذه الظاهرة.
- يطالب السلطة الوطنية بفرض سيادة القانون، على أن تبدأ بمؤسساتها، لتعيد بناءها على أساس من احترام القانون والمساواة أمام القانون داخل المؤسسة الرسمية نفسها، والقضاء على ثقافة الاستزلام والولاءات الشخصية والحزبية، وثقافة الإحلال داخل المؤسسات الحكومية، حيث لا يمكن تسييس حقوق الموظفين وتجاهل المكتسب منه في غمرة الصراع السياسي الداخلي. وتطبيق القانون على كل من ينتهك القانون خاصة من أفراد الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون.
- يدعو المركز السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تحمل مسئولياتها وإعادة فرض سيطرتها وهيبتها داخل المجتمع الفلسطيني كمقدمة لإعمال القانون وضمان احترامه. ولا ضير في أن يبدأ ذلك بشكل متدرج مدعوماً بالتوافق الوطني والمشاركة الفاعلة من كافة مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الأحزاب السياسية، بالنظر إلى أهمية تقوية السلطة لتفعيل القانون وضمان احترامه.
- ضرورة أن تبادر السلطة إلى تأهيل وتدريب أفراد الشرطة ليتمكنوا من الاضطلاع بمهامهم على الوجه الأكمل، وأهمية أن تحول دون احتفاظ أفراد الأمن والشرطة بأسلحتهم خارج أوقات العمل الرسمي، وأن تحظر استخدام اسلحتها في غير الهدف المخصص لها وهو حفظ النظام وإنفاذ القانون.
- ضرورة أن تشرع السلطة في العمل الجاد لتعزيز مبدأ سيادة القانون، عبر تفعيل دور القضاء واستقلاليته، وإعمال مبدأ الفصل بين السلطات بما يعزز من دور القضاء ويعزز ثقة المواطنين فيه. كذلك العمل على التنفيذ الفوري لقانون الأسلحة والذخائر، وفرض عقوبات رادعة على كل من يحوز سلاحاً دون ترخيص وعلى مروجي وتجار تلك الأسلحة، مع مصادرة هذه الأنواع منها بعد فرض السيطرة الكاملة على المعابر والحدود.
- ضرورة أن تبادر الأحزاب السياسية وفصائل وتشكيلات المقاومة المسلحة إلى الحدّ من انتشار الأسلحة بين صفوف أعضائها، والتأكد من استخدام هذه الأسلحة لغرض مقاومة الاحتلال فقط، وجمعه بقية الأوقات، والأهم من ذلك هو احترام الأحزاب نفسها للقانون والعمل على احترامه ودعم جهود السلطة الرامية إلى تطبيق القانون.
- ضرورة أن تبادر السلطة الوطنية بالتعاون والتكاثف مع المؤسسات غير الحكومية والأحزاب السياسية إلى إطلاق حملات توعية وإرشاد واسعة ومكثفة، لتعريف المواطنين بخطر استمرار ظاهرة الفلتان الأمني على مستقبل الأراضي الفلسطينية، وذلك باستخدام وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وورش العمل والندوات الخاصة، مع التركيز على ما ورد في موروثنا الثقافي والديني من إيجابيات تحرم القتل، على أن تستهدف هذه الحملات فئات عامة وخاصة من الشعب الفلسطيني، حتى يتحقق الهدف المنشود، والعمل على تعزيز دور العمل الجماعي المشترك في التوعية والإرشاد، وجعل تلك المهمة ضمن أولويات عمل مؤسسات المجتمع المدني عامة.
- أهمية تشجيع إجراء البحوث والدراسات التي تسلط الضوء على ظاهرة الفلتان الأمني، ومخاطر انتشار الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها، وذلك لأنها تبرز الظاهرة وتوصّفها وتفند نتائجها، مما يساهم في رفع الوعي المجتمعي بهذه القضية، ويلفت نظر المسئولين والمؤسسات الأخرى لحجم الخسائر البشرية والمادية التي تسببها ظاهرة الفلتان الأمني، ما يعني البحث و التفكير بالوسائل الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة. وهنا تبرز أهمية دور المؤسسات الأهلية، الذي يجب أن يفعل في مواجهة هذه الظاهرة، بما يشمل على فعاليات الضغط والتحشيد.

انتهـــى